

(المقتضب) للمبرد
قراءة في تحقيقه لـمحمد عبد الخالق عزيمة

د. ماجد بن عمر بن معيض القرني
قسم اللغويات – كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية

(المقتضب) للمبرد

قراءة في تحقيقه لمحمد عبد الخالق عضية

د. ماجد بن عمر بن معيض القرني

قسم اللغويات - كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٤٣٩/٤/١ هـ تاريخ قبول البحث: ١٤٣٩/٦/١٦ هـ

ملخص الدراسة:

يعدُّ (المقتضب) للمبرد (ت ٢٨٥هـ) من أوائل كتب العربيَّة وأهمِّها، وهذا العمل هو قراءة لمطبوعته بتحقيق محمد عبد الخالق عضية موازنةً بمخطوطته، بحثت فيه أمرين: أوَّلهما: ترتيب الكتاب، وثانيهما: سلامة النَّصِّ. ووصلت فيه إلى عدم سلامة ترتيب الكتاب في المجلدَيْن الأوَّل والرَّابِع، وإلى تقرير الاختلاف الكبير بين مطبوعة الكتاب ومخطوطته، وأنَّ هذه المطبوعة ليست تحقيقاً دقيقاً للمخطوط، فقد وقع فيها جلُّ ما عُرف من عيوب التَّحقيق من سقط، وزيادة، وتصحيف، وتحريف، وتقديم وتأخير، وتغيير في الشُّواهد القرآنيَّة والشُّعريَّة، وتغيير لضبط الكلمات، وعلامات إعرابها وبنائها، ووزنها، وتبديل بين الكلمات، وكان لهذا الأثر الكبير في فهم النَّصِّ.

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وبعد فمن نفاثس كتب العربية وأوائل ما وصلنا منها الكتاب (المقتضب) لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، فهو كتاب النحو والصرف المقدم بعد كتاب سيبويه، فلا تكاد تجد باحثاً في العربية إلا والمقتضب من مصادره.

بدأ طبع هذا الكتاب النفيس عام ١٣٨٥هـ، واكمل عام ١٣٨٨هـ بتحقيق عالم من علماء العربية الكبار، وهو الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة (ت ١٤٠٤هـ)، اعتمد في تحقيقه على النسخة المخطوطة المعروفة منه، وهي نسخة مكتبة كوبريلي في تركيا، وهي نسخة قديمة نفيسة، بل هي من نفاثس المخطوطات العربية، كتبها مهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلاث مئة، ثم قرأها وأصلح ما فيها وصححها بخطه أبو سعيد السيرافي في العام نفسه، ثم قابل بها ابن ناصر الدين الدمشقي نسخته سنة (١٨٠٤هـ).

وهذا العمل هو قراءة لمطبعة (المقتضب) موازنة بمخطوطته، ودعاني إلى هذا أنني لاحظت في ثنايا الكتاب نصوصاً مشكلة، بعضها تصويبه قريب، وبعضها الآخر ألاجاني إلى مخطوطة الكتاب، وبعد النظر في هذه المخطوطة وجدت أن المشكلة أوسع مما قدرت، فرأيت ضرورة مثل هذا العمل، مع أنه من المفترض أن تكون هناك مراجعة لكل ما يحقق من مخطوطات؛ ليعتمد الباحثون على نصوص يصح أن يركن إليها، ويبنى عليها.

بحثت في هذه الأوراق نقطتين:

أولاهما: ترتيب الكتاب.

وثانيهما: سلامة النص.

وأنبه هنا إلى أن معتمدي على الطبعة الثانية للمقتضب وإحالاتي عليها، وفي الجزء الأول منها ترقيم واحد ينظم الدراسة والنص المحقق، وأمّا في الطبعة الأولى فترقيمان مختلفان، والله الموفق.

أولاً: ترتيب كتاب (المقتضب):

مخطوطة الكتاب تتكوّن من أربعة أجزاء، جُمعت في مجلدين، المجلد الأوّل يضمُّ الجزء الأوّل والثاني، والمجلد الثاني يضمُّ الجزأين الباقيين، وفي كلّ مجلد منهما ترقيمان مستقلّان عن ترقيم المجلد الآخر: ترقيم للوحات، وأرقامه إفرنجية (مغربيّة)، وترقيم للصّفحات، أرقامه عربيّة مشرقية (هنديّة)، والترقيمان متأخّران، لا علاقة لهما بوقت كتابة النسخة، بل هما معاصران، يدلُّ على هذا طريقة كتابة الأرقام، وهناك ترقيم ثالث بالأرقام العربيّة المشرقيّة لبعض لوحات المجلد الأوّل، وصل إلى رقم (٢٤)، ثمّ توقّف، وهذه الأرقام جميعاً متتالية، ممّا يوهم اتّصال المخطوط وترتيب أوراقه، ولكنّ هذا التوهّم يزول عند قراءة المخطوطة، فهناك خلل ظاهر في ترتيب عدد من أجزاء المخطوط، وقد لاحظ هذا المحقّق، فحاول تصويبه، فوفّق في بعض ما صنع، ومن أبرز الملاحظات على ترتيبه ما يلي:

أولاً: أنّ الكتاب بوضعه الحالي بدأ بخمسة أبواب نحوية، ثمّ انتقل فجأة إلى حديث طويل عن مجموعة كبيرة من الموضوعات الصّرفيّة، شغلت أكثر الجزء الأوّل، وهذا نمط غريب من الترتيب، خاصّة أنّ الأبواب النّحوية الأوّل أربعة منها ليست من ضمن المقدّمات العامّة، بل هي أبواب نحوية أساسية، مثل باب الفاعل، وباب حروف العطف بمعانيها، وباب من مسائل الفاعل والمفعول، فلا يصحُّ أن يقال إنّه بدأ بمقدّمات عامّة، ثم أخذ في الصّرف.

وهذا النمط مع غرابته في نفسه غريب عن المعتاد في كتب العربيّة التي تبدأ بالنّحو، ثمّ تحتم بالصّرف، ولم يُعرف من خرج عن هذا النهج إلّا أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ) في (ارتشاف الضّرب)، إذ بحث فيه علم الصّرف قبل النّحو، وذكر السّمين الحلبي^(١) (٧٥٦هـ) أنّه بهذا خالف جميع النّحاة، ولم يكن ليقول هذا وترتيب المقتضب على هذا النّحو:

(١) العقد النّضيد ٦٠٣.

ثانياً: أنَّ المبرّد يكثر من الإحالة إلى ما مضى من الكتاب، وإلى ما سيأتي، وكثير من هذه الإحالات لا تتفق مع هذا الترتيب للكتاب، فهناك إحالات إلى أمور مرّت، وهي لم تمرّ، بل ستأتي، مثل: «وقد بيّنت لك في باب الظُروف أنَّ هذه المخصوصة لا يتعدّى الفعل إليها... وقد مضى تفسير هذا في بابه» (٢٧١/٢)، والحديث عن الظُروف لم يأت إلّا في (٣٢٨/٤)، وقال في (٣٠٩/٢): «وقد ذكرنا هذا في باب المعرفة والتّكرة» وهذا الباب لم يأت إلّا في (٢٧٦/٤)، ومنها: «ويحتجُّ بما ذكرته لك في النّداء» وهذا الاحتجاج جاء في (٢٣١/٤)، وقال في (٣٢٣/٢): «وقد تقع التّاء في معنى التّعجب، ولم نذكرها هاهنا لأنّ ذكرها قد تقدّم»، والحديث عن هذه التّاء القسَميّة التّعجبيّة سيأتي في باب التّعجب (١٧٥/٤)، وفي (٣٣٩/٢) ذكر أنّ (إنّ) تعمل عمل الفعل المتعدّي لأنها مشبّهة به بلفظها، وقد مضى تفسيرها في بابها، وبابها سيأتي في (١٠٧/٤)، وقال: «لما ذكرته لك في باب (كان) من أنّ الذي يقع بعدها ابتداء وخبر» (٩٨/٣)، وباب كان ذُكر في (٨٦/٤)، وتحدّث عن فعل التّعجب في (١٩٠/٣) وذكر أنّه مضى تفسيره في بابه، وباب التّعجب إنّما ذُكر في (١٧٣/٤)، وكذا أشار إلى ما النّافية في (١٩٠/٣)، ثم ذكر أنّه ذكر الحجج فيها في بابها، وبابها ورد في (١٨٨/٤).

ومن هذا أنّه تحدّث عن الصّفة المشبّهة في (٢٢٦/٤)، وقال: «كما وصفتُ لك في بابه في أوّل الكتاب»، وباب الصّفة جاء في (١٥٨/٤)، وليس في أوّل الكتاب.

وفي مقابل هذا هناك الكثير من الإحالات إلى أمور قادمة، وهي بحسب هذا الترتيب قد مضت، مثل: ما جاء في (٩٨/٢) من أنّه سيأتي موضع يميّز فيه بين ما يكون من وزن (فاعِل) لاثنين وما يكون لواحد، وهذا الموضع مرّ

في (٢١١/١)، وكذا ذكر في (٢٣٦/٢) أنّها سيحكم المسألة في باب التصريف، وقال أيضاً في (٣١٩/٢): «فأمّا إبدالها من الواو فتحن نذكره مفسراً في التصريف... ونحن نستقصي شرحه في باب التصريف إن شاء الله»، وكذا قال: «وهذا يذكر مفسراً في باب التصريف» (٧/٤)، وكذا ذكر في (٨٧/٤) أنّه سيذكر مسألة في باب التصريف، كلُّ هذا مع أنّ باب التصريف مضى في الجزء الأوّل.

وقال: «ستفرد باباً لما يصلح فيه الإبدال وما يمتنع منه إن شاء الله» (٣١٩/٢)، وباب البديل مرّ في (١٩٩/١)، وكذا ذكر في (٧٧/٤) أنّه سيذكر ما يضم على شريطة التفسير في أبوابه إن شاء الله، وقد ذكر في (١٤٢/٢)، وقال: «وستبين ما يبنى على الحركة لتصرّفه، وما يلزمه السكون لامتناعه من التصرّف في موضع المبتدآت إن شاء الله» (٨٢/٤)، وهذا التبيين مرّ في (١٧١/٣)، وقال: «والفرق بينهما يقع في باب مفرد لهما إن شاء الله» (١٠٧/٤)، وهذا الباب مرّ في (٣٤٠/٢)، وقال: «و(حتّى) مثلها، ولكن تركنا ذكرها هاهنا لنفرد لها باباً» (١٣٩/٤)، وبابها مضى في (٣٧/٢)، ووعد بشرح مسألة في باب ما ينصرف وما لا ينصرف في (٢٥٢/٤)، مع أنّ هذا الباب مضى في (٣٠٩/٣).

وثالثاً: أنّ المحقق قسّم في مواطن متعدّدة الصّفحة الواحدة من المخطوط، فجعل أعلاها في موضع، وأسفلها في موضع آخر، وهذا خلل بيّن؛ لأنّ إشكال النسخة في ترتيب الأوراق، وليس في أصل كتابتها، حصل ذلك منه في:

- صفحة ١٤ من الجزء الأوّل من المخطوط، وضع أعلاها في (١٥٠/١) وأسفلها في (١٦٤/١).

- ص ٣٨٢ من الجزء الثالث من المخطوط، وضع أعلاها في (١٦٦/١)، وأسفلها في (١٥١/١).

- ص ٣٨١ من الجزء الثالث من المخطوط، وضع أعلاها في (٤٨/٤) و (٤٩)، وأسفلها في (١٦٧/١).

- ص ٣٩١ من الجزء الثالث من المخطوط، وضع أعلاها في (١٦٣/١) و (١٦٤) وأسفلها في (٥٠/٤).

وأتصل بهذه الأجزاء صفحات قبلها أو بعدها، مما أحال الكتاب من اضطراب إلى آخر.

ورابعاً: أن أبا القاسم سعيد الفارقي (ت ٣٩١ هـ)، ألف كتاباً بعنوان (تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب)، ونص في مقدمته أنه يفسر في هذا الكتاب المسائل المشكلة التي جعلها المبرد في أول كتابه، وعلل سبب وضع المبرد لها في أول كتابه، ولكن طائفة من هذه المسائل جاءت في أبواب مذكورة في الجزء الرابع من المقتضب^(١)، وهذا يدل على أن هذه الأبواب أول الكتاب لا آخره.

فهذه الأمور تثبت أن في ترتيب (المقتضب) خلافاً، ولم أجد من تصدّى لهذا الخلل سوى الدكتور أمين علي السيد، فقد عني بهذه المسألة، فألقى محاضرة في مجمع اللغة العربية في القاهرة عام ١٩٩٨ هـ بعنوان (القول الفصل في ترتيب الكتاب المقتضب)، ونشر مقالة بهذا العنوان في مجلة كلية دار العلوم العدد ٣١، عام ٢٠٠٤ م، وذكر أنه لاحظ قرين كل باب رقماً عددياً مكتوباً بخط الناسخ، وبالمداد الذي كتب به النص، وبالطريقة التي كانت ترسم بها الأرقام في تاريخ النسخ.

(١) تفسير المسائل المشكلة ٢٩٧ و ٣٧٧ و ٣٨٩ و ٣٩٣ و ٤٠٣.

وملاحظة الدكتور لهذه الأرقام نافعة جداً في ترتيب الكتاب، ولكن ليس صحيحاً أنّ هذه الأرقام كُتبت بخطّ النَّاسِخ وبالمداد نفسه، فالخطُّ مختلف، والمداد مختلف، وليس مألوفاً أن يرقم ناسخ المخطوط قديماً أوراق الكتاب، يله أبوابه، ولكن يظهر أنّ هذا الخلط في الأوراق جاء بعده، فعمد بعض من وقف على هذه النسخة وهي مجلدة وفق هذا الخلط إلى ترتيبها بترقيم أبوابها فقط، دون إعادة ترتيب الأوراق نفسها، ويحتمل أنّ الذي فعل هذا هو ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، فقد تكرّر في صفحات عنوانات الأجزاء ما يدلُّ على أنّه وقف على النسخة وعارض بها نسخته، جاء في صفحة العنوان للجزء الرابع: (عارض به وبما قبله نسخته محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد، الشَّهير بابن ناصر الدين عفا الله عنهم بكرمه في سنة أربع وثمان مئة)، وتكرّر نحو هذا التعليق في كلِّ أجزاء الكتاب، وفي صفحة العنوان للجزء الأوّل كتب التَّاريخ برموز الأرقام، فكان رسمها موافقاً لطريقة رسم هذه الرُّموز في ترقيم الأبواب، فيحتمل أنّ ابن ناصر الدين هو من وضع هذا التَّرقيم للأبواب في أثناء هذه المعارضة، ولكن يشكل على هذا أنّه لم يشر إلى هذا، فيحتمل أنّه لما عارض نسخته بهذه المخطوطة لم يكن الخلط قد وقع فيها، وإنَّما وقع فيها بعد ذلك، فالترقيم على هذا متأخّر عن سنة أربع وثمان مئة، ولا يصحُّ أن يقال باحتمال أنّ ابن ناصر الدين نسخ نسخته عن هذه المخطوطة ثمَّ عارضها بها، لأنَّ الأمر لو كان كذلك ما كان لكتابتها هذا التَّعليق على النسخة المنقول منها فائدة، ما الفائدة أن يكتب على نسخة بأنَّها عورض بها نسخة أخرى مأخوذة عنها؟ إمَّا يفيد مثل هذا التَّعليق زيادة في توثيق النسخة لو كانت النسخة المعارضة أجنبيَّة عنها.

وهذا التَّرقيم لأبواب الكتاب جاء في تسلسل عدديٍّ واحد من أوَّلها إلى الباب رقم ٢٩٣، ويعدّه جاء اثنان وثلاثون باباً متَّصلة دون ترقيم، ويظهر

أَنَّهَا فِي آخِرِ الْكِتَابِ مُتَوَالِيَةً ، فَلَمَّا رَأَى الْمُرَقَّمُ اتِّسَاقَهَا كَفَّ عَنْ تَرْقِيمِهَا ، وَقَدْ عَرَضَ فِي ضَمَنِ الْأَبْوَابِ الْمُرَقَّمَةِ بَعْضَ الْخَلَلِ مِثْلَ تَجَاوُزِ بَعْضِ الْأَبْوَابِ أَوْ بَعْضِ الْأَرْقَامِ ، أَوْ تَكَرُّرِ التَّرْقِيمِ ، فَبَقِيَ هُنَا اتِّسَاقُ الْمَعْنَى أَوْ وُجُودُ الْأَبْوَابِ فِي وَسْطِ الصَّفْحَةِ دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ مَوْضِعِهَا ؛ لِأَنَّ خَلَلَ النُّسخَةِ فِي تَرْتِيبِ الْأَوْرَاقِ ، فَإِذَا جَاءَ بَابٌ غَيْرُ مُرَقَّمٍ وَهُوَ فِي أَثْنَاءِ وَرَقَةٍ فِيهَا جِزَاءٌ مِنْ بَابٍ مُرَقَّمٍ قَبْلَهُ يَكُونُ هَذَا دَلِيلًا عَلَى رَقْمِ الْبَابِ غَيْرِ الْمُرَقَّمِ .

وَعَلَى كُلِّ فَاعْتِمَادًا عَلَى هَذِهِ الْأَرْقَامِ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ تَرْتِيبَ الْكِتَابِ مَتَّسِقٌ فِي الْجِزَائِنِ الثَّانِي والثَّالِثِ ، أَمَّا تَرْتِيبُ الْجِزَائِنِ الْأَوَّلِ والرَّابِعِ فَغَيْرُ صَاحِحٍ ، وَالْأَقْرَبُ أَنْ يَتَأَلَّفَ الْجِزَاءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْآتِي :

١ - مِنْ صَفْحَةِ ١٤١ إِلَى صَفْحَةِ ١٦٦ ، أَوْ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى : ٢٦ صَفْحَةٍ مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ .

٢ - مِنْ صَفْحَةِ ٥٠ مِنَ الْجِزَاءِ الرَّابِعِ إِلَى آخِرِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٢٩ .

٣ - مِنْ صَفْحَةِ ٣٩٦ مِنَ الْجِزَاءِ الْأَوَّلِ إِلَى آخِرِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٠٧ .

وَأَمَّا الْجِزَاءُ الرَّابِعُ فَيَتَأَلَّفُ مِنَ الْآتِي :

١ - مِنْ أَوَّلِ الْجِزَاءِ الرَّابِعِ إِلَى صَفْحَةِ ٤٩ مِنْهُ .

٢ - مِنْ صَفْحَةِ ١٦٧ مِنَ الْجِزَاءِ الْأَوَّلِ إِلَى صَفْحَةِ ٣٩٥ مِنْهُ .

وَهَذَا التَّرْتِيبُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّحَّةِ مِنَ التَّرْتِيبِ الْحَالِيِّ لِلْكِتَابِ ، وَبِهِ تَزُولُ الْكَثِيرُ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ فِيهِ ، فَيَكُونُ الْكِتَابُ بَدَأً بِالنَّحْوِ ، وَخُتْمًا بِالصَّرْفِ ، وَبِالْأَخْصِ بِيَابِ الْإِدْغَامِ الَّذِي اعْتَادَ النَّحْوِيُّونَ الْإِنْتِهَاءَ إِلَيْهِ ، ثُمَّ بَعْدَهُ عَادَ الْمُبَرَّدُ لِلِوَفَاءِ بِبَعْضِ الْأُمُورِ الَّتِي وَعَدَ بِبَحْثِهَا ، قَالَ : «تَمَّ الْإِدْغَامُ ، قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : كُنَّا قَدَّمْنَا فِي أَوَّلِ كِتَابِنَا وَبَعْدَ ذَلِكَ أَشْيَاءَ جَرَى ذِكْرُهَا لَمَّا يَشَاكِلُهَا فِي مَوَاضِعِهَا ، وَلَمْ يَكُنْ مَوْضِعَ تَفْسِيرِهَا ، فَوَعَدْنَا أَنْ نَفْسِّرَهَا إِذَا قَضَيْنَا الْقَوْلَ فِيمَا قَصَدْنَا لَهُ عِنْدَ ذِكْرِهَا ، فَمِنْ ذَلِكَ لَامُ الْخَفْضِ...» (١/٣٨٩) ، فَمِنْ

المناسب أن يكون هذا النَّصُّ في خاتمة الكتاب لا في الجزء الأوَّل منه، وهو بهذا يتَّسق مع صنيعه في كتابه (الكامل)، فإنَّه في آخره عاد للوفاء ببعض ما وعد به، جاء في أواخر الكتاب: «قال أبو العباس: وقد كُنَّا أرجأنا أشياء ذكرنا أنَّنا سنذكرها في آخر هذا الكتاب من خطب ومواعظ ورسائل، ونحن ذاكرون ما تهيأ من ذلك إن شاء الله»^(١)، وقال: «و نحن ذاكرون الرسائل بين أمير المؤمنين المنصور وبين محمد بن عبد الله بن حسن العلوي كما وعدنا في أوَّل الكتاب»^(٢).

ومع هذا يشكل على هذا الترتيب بعض إحالات المبرِّد إلى ما سبق وإلى ما هو آتٍ، من ذلك أنَّه ذكر في (٢٠٢/١) أنَّه سيشرح أنَّ التَّون في (غضبان) يدل من ألف التَّانِيث في باب ما ينصرف وما لا ينصرف، وهذا النَّصُّ موضعه بحسب الترتيب الجديد الجزء الرَّابِع، وباب ما ينصرف وما لا ينصرف في الجزء الثَّالث، ومن ذلك أيضاً أنَّه ذكر في (١٨٥/١) أنَّه سيفرد باباً لـ(لا) النَّافِيَةِ، وهذا الباب جاء في (٣٥٧/٤)، ووفق الترتيب الجديد سيكون موضع هذه الإحالة الجزء الرَّابِع، وموضع المحال إليه الجزء الأوَّل، ومن هذا أيضاً أنَّه ذكر في (٤٥/٣) أنَّه فسَّر مسألة في التَّصريف، والتَّصريف سيكون في الجزء الرَّابِع وفق الترتيب المقترح.

وهذا الاضطراب يعد قليلاً موازنة بالاضطراب في الإحالات على الترتيب الحالي، ويمكن أن يفسَّر بأحد أمرين:
أوَّلهما: أنَّه وهم من المبرِّد، ولهذا نجد مثله في الإحالات ما بين الجزء الثَّاني والثَّالث اللذين ليس في ترتيبهما تغيير ولا خطأ، فنجده في (٢٢٦/٢)

(١) الكامل ١٤٧٩/٣

(٢) الكامل ١٤٨٧/٣

يقول: «وقد مضى القول في ذلك في باب ما يجري وما لا يجري»، وهذا الباب من أبواب الجزء الثالث، بل جاء في الجزء الثالث (ص ٤٩) قوله: «وقد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف»، وقال في (ص ١٧٢): «لأننا قد أحكمنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف»، وهذا الباب لم يأت إلّا في (ص ٣٠٩) من الجزء الثالث، ويسوّغ مثل هذا الوهم اسم الكتاب، فمعنى (المقتضب) المرتجل^(١)، فكأنّ المبرّد يقول من خلال هذا العنوان: إنّه ارتجل هذا الكتاب ارتجالاً ولم يتروّ فيه، ومن هنا وقعت مثل هذه الأوهام، ومن هنا أيضاً جاءت كثرة التكرار في الكتاب.

والآخر: أنّ المبرّد كتب أبواب كتابه على غير نظامها، فكتب بعض الأبواب المتأخّرة قبل المتقدّمة، ومن هنا جاء هذا الخلل في الإحالات. وقبل أن أختتم الحديث عن ترتيب (المقتضب) يحسن التنبّيه إلى أنّ في الكتاب نقصاً في بعض المواضع، منها النقص في آخره، فأخره بحسب هذا الترتيب قوله: «وبقي الشّيء على حاله، تقول:» (١/٣٩٥)، كذا في المخطوط، وحذف المحقق كلمة (تقول)، وهي ثابتة، ولم يرد مقول القول، ممّا يدلّ على نقص الكتاب من آخره، وهذا النقص أقدر أنّه في بضع ورقات، أتمّ فيها المبرّد الوفاء بوعوده التي وعد، مثل وعده بإفراد باب لتفسير ضمير الشّأن (١/١٤٢)، وباب لرُبَّ (٢/٣١٨).

ومن مواضع النقص في الكتاب أيضاً باب رقمه سبع وسبعون بحسب أرقام الأبواب التي أشرت إليها سابقاً، وهذا الباب واقع بعد آخر باب في الجزء الرابع الذي يحمل رقم (٧٦)، وباب المضمّر المتّصل في (١/٣٩٦) الذي رقمه في المخطوط (٧٨)، فهذا الباب ساقط، ولم يبق منه إلا قوله:

(١) الصّحاح "قضب" ١/٢٠٢.

«إلّا نوعاً واحداً لا يكون اثنان أكثر من اثنين عدداً، كما يقع جمع أكثر من جمع»، فهذا ما تبقي من هذا الباب، والمحقّق حذفه من المتن، وأشار إليه في الحاشية (٣٩٥/١)، وهذا السّقط لا يقلُّ عن ورقة كاملة، وقد يشمل هذا السّقط أيضاً جزءاً من الباب السّادس والسّبعين الذي لم يبقَ منه إلّا سطران، ويؤيّد هذا أنّ النَّاسخ اعتاد أن يضع في نهاية جلِّ الأبواب دائرة منقوطة، وهذه الدّائرة غير موجودة هنا، ممّا يرجّح نقص هذا الباب.

ثانياً: سلامة النَّصِّ:

بموازنة نصِّ مطبوعة (المقتضب) بمخطوطته وجدت اختلافاً كثيراً بينهما، سأعرض هذا الاختلاف في النّقاط الآتية: السّقط، والزيادة، والشّواهد القرآنيّة، والشّواهد الشعريّة، والتّقديم والتّأخير، وتغيير الإعراب وعلامات البناء، وتغيير الضّبط، وتغييرات أخرى متناثرة، ولكنني أُنَبِّه إلى أنّني لا أذكر هنا إلّا ما خالف فيه المطبوع المخطوط، وكان ما في المخطوط صواباً، أمّا ما خالفه وكان الصّواب في المطبوع فلا أشير إليه، وكان على المحقّق أن يشير إلى ما في المخطوط، وأنّ التّصويب منه، وفيما يلي بيان لهذه الاختلافات:

السّقط:

في المطبوع الكثير من مواضع السّقط، تبدأ من حرف واحد وتصل إلى صفحة كاملة من صفحات المخطوط، وفيما يأتي قائمة هذه المواضع، وهي تشمل المواضع المؤثّرة في المعنى، مع نماذج من غير المؤثّرة، وسأضع السّقط مثقلاً بين معقوفين:

١٤٢/١ س ٨: «و(أين)، و(ثمّ)»، و(كيف)»، هذا أوّل سقط، وهو

في الصّفحة الثّانية من الكتاب.

١٤٤/١ س ١: ثمّ زدت عليه اللّثنيّة] ألفاً.

١٦٩/١ س ١: فيما حدّث به علماؤنا [عنه].

١٧٤/١ س ١: هذا باب [عدداً] ما يكون عليه الكلام.

- ١٨١/١ س ٨ : ل[استقبال] الاستفهام.
- ١٩٤/١ س ١٢ : حُبْلَى [وَسَكْرَى] لِلتَّأْنِيثِ.
- ١٩٧/١ س ٤ : نَحْنُ أَنْضَرِبُ، نَذْهَبُ.
- ١٩٨/١ س ١٦ : تَرِيدُ [بِهِ] الْعَبْدَ.
- ٢٠٧/١ س ٨ : كَرَّرَ [لِي] الْعَيْنَ.
- ٢٠٩/١ س ١٢ : فَالْلازِمُ [لَهُ] يَفْعَلُ.
- ٢١٠/١ س ٩ : وَيَكُونُ الْمُسْتَقْبَلُ [عَلَى (يُفْعَلُ)] نَحْوُ : يُخْرِجُ.
- ٢١٠/١ س ١٤ : فَيَكُونُ مُسْتَقْبَلُهُ عَلَى وَزْنِ مُسْتَقْبَلِ (أَفْعَلْتَ) قَبْلَ أَنْ يَحْذَفَ : لِأَنَّ الْوِزْنَ وَاحِدًا.
- ٢١٢/١ س ٤ : وَلَوْ كَانَ عَلَى أَنْبِتِكُمْ لَكُنْ إِنْبَاتًا، وَلَوْ كُنْهُ إِذَا فَعَلَ وَقَعَ فَعْلُهُ فِي الْمَفْعُولِ، فَكَانَ التَّقْدِيرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : وَاللَّهُ أَنْبِتَكُمْ، فَنَبْتُمْ نَبَاتًا.
- ٢١٣/١ س ١١ : (هَذَا يَوْمٌ مُنْطَلَقٌ فِيهِ)، [و(مَكَانٌ مُنْطَلَقٌ فِيهِ)].
- ٢١٦/١ س ٩ : فَإِذَا كَانَ عَلَى زِيَادَةٍ [عَلَى] غَيْرِ (فَعَلَّ).
- ٢١٩/١ س ١٠ : تَقُولُ : (اعْلَمْ)، (انْطَلِقْ)، [أَذْهَبْ].
- ٢٢١/١ س ١٤ : بِمَنْزِلَةِ (سَوْفَ) وَالسُّيْنِ [فِي الْأَفْعَالِ].
- ٢٢٢/١ س ٣ : وَلَوْ احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام [مِنْ الْأَسْمِ] لِاسْتِقَامِ ذَلِكَ.
- ٢٢٣/١ س ٣ : لِأَنَّهَا مُفْتَوْحَةٌ، [وَأَلْفُ الْاسْتِفْهَامِ مُفْتَوْحَةٌ].
- ٢٣٠/١ س ١٤ : وَالْأَصْلُ وَالْقِيَاسُ [وَالْمُخْتَارُ] مَا بَدَأْنَا بِهِ.
- ٢٣٤/١ س ١١ : تَقُولُ : دُعِيَ [زَيْدًا].
- ٢٣٦/١ س ٢ : إِنَّمَا [هَمَا] فَعِلْتُ.
- ٢٣٦/١ س ٤ : فَتَنْقَلِبُهَا مِنْ (فَعِلَّ) إِلَى (فَعَلَّ)، أَمَا نَقَلْتِ (فَعَلَّ) مِنْ الْوَاوِ إِلَى (فَعُلَّ).

- ٢٣٧/١ س ٦ : هذه [الألف] المنقلبة .
- ٢٣٧/١ س ١٣ : ممَّا لا بدَّ له مِنَّ أن يجري على الأصل .
- ٢٥٣/١ س ١٠ : همزت العين [منه] التقت .
- ٢٦٥/١ س ٣ : والقول البيِّن الواضح [فيما ذكرنا] قول النَّحويين .
- ٢٦٥/١ س ٧ : لقيها واو [في] أوَّل الكلمة .
- ٢٦٨/١ س ٤ : ظهرت في الجمع ، [وإنَّ قُلبت في الواحد] ، قُلبت في الجمع .
- ٢٧٠/١ س ٨ : إذا اضطرَّ [إليه] .
- ٢٧٦/١ س ٤ : فأردت جمعه [على جعافراً] فإنَّك تقول . .
- ٢٧٦/١ س ١١ : يجوز ذلك [في] كلِّ ما كان آخره ياءً .
- ٢٧٧/١ س ٣ : وكذلك (فعالة) ، و(فُعالة) ، و(فُعولة) ، و(فَعُول) .
- ٢٨٧/١ س ١٣ : ولا يكون ذلك في الياء ، [وتسقطُ في (يَعِدُّ) ومصدره إذا قلتَ : (عِدَّة) ، ولا تجدُ مثل ذلك في الياء] .
- ٢٨٩/١ س ١٣ : هو أوَّلُ منه ، [وَأوَّلُ النَّاسِ] .
- ٢٩٩/١ س ١ : أمَّا من خَفَّف [الهمزة] فقال . .
- ٢٩٩/١ س ١٣ : ليفصل [بها] بينهما .
- ٣٠٠/١ س ٦ : وذلك قولك إذا استفهمت : [الرجلُ قالَ ذاك؟] ، [الإنسانُ خيرٌ أم المَلِكُ؟] ، فأما غيرها فنحو قولك إذا استفهمت : [أبْنُ زيدٍ أنت؟] .
- ٣٠٥/١ س ٥ : إنَّما لزم الكسر في (فُعَل) مما كان من الياء ؛ [التسليمُ الياء] .
- ٣٠٩/١ س ١٢ : و(أَنْفَتُ) [كذلك] ، تريد . .
- ٣١١/١ س ٧ : إذا قلت : (ظَلَمَّا [واقداً]) .
- ٣١١/١ س ١٧ : على خلاف [لفظهما] لذهب المعنى .
- ٣١١/١ س ٨ : وقال غيره : [بَل] اشتقاق هذا من الواو .

- ٣٢٣/١ س ٧ : فلأما إذا كانت.
- ٣٢٧/١ س ١ : لأنها كانتا تنقلب مذكرة.
- ٣٢٨/١ س ١٤ : ويليهما مخرج الجيم [والياء].
- ٣٣٠/١ س ٢ : الواو تهوي في الفم لما فيها من اللين، حتى تتصل بمخرج الألف، كما أن الشين تنفسي حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد.
- ٣٣١/١ س ٣ : والحاء، [والحاء]. والكاف.
- ٣٣٧/١ س ٢ : فيما كان [منه] على مثال (فعل).
- ٣٣٨/١ س ١ : رجل ألد، [ورجل أصم]، ورجل أغر.
- ٣٣٩/١ س ٣ : استرد، واستمد، [ومستردا]، ومستعد.
- ٣٤٤/١ س ٣ : فإنك تدغم الغين في الحاء، [والحاء في الغين].
- ٣٤٥/١ س ٥ : لا تكون [أبدا] إلا ساكنة.
- ٣٤٩/١ س ١ : تنفسي حتى تتصل بمخرج الطاء، وإذا تفتنت لذلك وجدته، والضاد تخرج من الشدق، ثم تنفسي حتى تتصل بمخرج اللام.
- ٣٥٠/١ س ١٢ : و[لا] (من جاء؟).
- ٣٥٠/١ س ١٢ : فكان مخرجها [معه] من الفم.
- ٣٥١/١ س ٢ : وإنما قلت [لك].
- ٣٥١/١ س ٨ : وأنا أرى تقوية لهذا القول أن امتناعهم من تبينها مع حروف الفم والشفة أنها تدغم في حروفها تفرق في الفم.
- ٣٥٢/١ س ١٠ : وأما إدغامها في الميم [فلأن الميم] وإن خرجت من الشفة فهي تجاورها.
- ٣٥٣/١ س ٧ : و[من] ذلك قوله :
- ٣٦٥/١ س ٥ : فعل [متحرك].
- ٣٦٨/١ س ٧ : والياء أغلب على الواو [من الواو] عليها.

- ٣٦٨/١ س ١١ : فإن سَمِينَا [بإِينِ] المَخْفَفَةِ [مِنَ الثَّقِيلَةِ] قلنا :
 ٣٧٧/١ س ١٠ : كَنَحُوا ما ذَكَرْتَ لَكَ [فِي] اقْتَلُوا.
 ٣٨٣/١ س ٥ : وَإِنِ [لِ]مِ يَكُنْ ذَٰلِكَ أَصْلَهُ.
 ٣٨٧/١ س ٤ : لِأَنَّ الثَّاءَ لَا تَقْرُبُ مِنَ اللَّامِ كَقَرَبِ الثَّاءِ وَأَخْتِيهَا [مِن]

حروف الثنايا.

- ٣٨٩/١ س ١٥ : المَالُ لَكَ ، [والمَالُ لَهُ] ، والمَالُ لَنَا.
 ٣٩١/١ س ١ : فَضِيلَةٌ [ثَبِينٌ] تَمَكَّنُهَا.
 ٣٩٣/١ س ١٢ : فَتَظْهَرُ الوَاوُ [أَوْ] اليَاءُ.
 ٣٩٥/١ س ١٥ : «عَلَى حَالِهِ لِقَوْلِ» ، (تَقُولُ) هِيَ آخِرُ الوَرَقَةِ ،
 وبعدها نقص لا يقلُّ عن ورقة.

- ٣٩٦/١ س ١ : «[إِلَّا] نَوْعًا وَاحِدًا ، لَا يَكُونُ اثْنَانِ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ عِدَدًا
 كَمَا يَقَعُ جَمْعٌ أَكْثَرَ مِنْ جَمْعٍ». هَذَا بَابُ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ ، هَذَا السَّقَطُ هُوَ مَا
 تَبَقَّى مِنْ بَابِ سَقَطَ فِي أَثْنَاءِ النِّقْصِ السَّبْقِ.

- ٣٩٧/١ س ١٠ : وَإِنْ ثَنَى أَحَقُّ الْأَلْفِ [عَلَى] مَا وَصَفْتُ لَكَ ، فَقَالَ:
 (الهِندَانُ قَامَتَا) ، فَالثَّاءُ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ ، وَالْأَلْفُ لِلتَّنْيَةِ ، وَإِنْ جَمَعَ قَالَ:
 (الهِندَانُ قُمْنَ) ، وَلِلنَّوْنِ الثَّقِيلَةِ فِي (ضَرَبْتُنَّ) ، وَالخَفِيفَةِ فِي (قُمْنَ) تَفْسِيرٌ بَعْدَ
 فَرَاغِنَا مِنْ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

- وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْمُضْمَرُ الْمُتَّصِلُ هَاهُنَا ، لَا تَقُولُ : (قَامَ هُنَّ) ، وَلَا (قَامَ
 هُمَا) ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ شَاعِرٌ ، فَيَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا كَمَا قَالَ:
 صَرَمْتَ حَبْلَ الْحَيِّ أَمْ صَرَمُوا يَا صَاحِبَ بَلِّ صَرَمَ الْوِصَالِ هُمُو
 وَقَالَ الْآخَرُ:

فَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَاذْكُرْهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ
 وَقَالَ فِي النَّصْبِ:

إليك حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَ

وقال:

كأنا يومَ قُرئَ إِيَّاهُ ما تُقْتَلُ إِيَّانا

وهذا البيتُ حقُّه: (إِنَّمَا نَقُتِلُ أَنْفُسَنَا)، ولكنْ ذَكَرناهُ مَعَ ما قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدَرُهُ عَلَيَّ: (نَقُتِلُنَا)، ثُمَّ فَصَلَهُ عَلَيَّ ذَلِكَ.

واعلمُ أَنَّ ضَمِيرَ المَنْصُوبِ المُتَّصِلِ عَلَيَّ لفظُ ضَمِيرِ المَخْفُوضِ، كما اتَّفَقا فِي التَّنْبِيهِ والجمْعِ وفي ما لا يَنْصَرَفُ عَلَيَّ لفظُ واحِدٍ، وَذَلِكَ قولُكَ: (رَأَيْتُكَ)، و(مَررتُ بِكَ).

ورقم هذه الصَّفحة السَّاقِطة فِي المَخْطُوطِ (٢٧٧)، والمُحَقِّقُ ذَكَرَ أَنَّها غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي المَخْطُوطِ، بل وَضَعَ مَكَانَها الصَّفحةَ (١٣٧)، ولعلَّ هَذَا الخَللَ وَقَعَ فِي مِصْوَرةَ المُحَقِّقِ الخَاصَّةِ.

٤٠٣/١ س ١١: مَررتُ بِها، [وَرَأَيْتُها].

٤٠٣/١ س ١٢: مَررتُ بِزَيْدٍ، [وَهَذَا زَيْدًا].

١٠/٢ س ٤: (ظَننتُ زَيْدًا قَائِمًا)، [و(زَيْدًا ظَننتُ قَائِمًا)].، و(زَيْدٌ ظَننتُ قَائِمًا).

١٦/٢ س ٢: ومثل ذلك في الجزم: (ألم أعطك فتشكرني؟)، [إنَّ أَرادَ: (ألم أعطك فيكونَ شُكْرًا)، فَإِنَّ أَرادَ العَظْفَ عَلَيَّ الأوَّلِ قالَ: (ألم أعطك فتشكرني)].، جزم (تشكرني) بلم.

٢٠/٢ س ٦: قلت: [(فأزورك)، كأنتك قلت: [أين بيتك فأنا أزورك على حال].

٣٠/٢ س ١٠: وهذا يُبَيِّنُ لَكَ فِي بابِ إِنْ وَأَنَّ.

٤٣/٢ س ٨: وليغفر [الله] لخالدي.

٤٤/٢ س ٢: وروى أَنَّ رسولَ اللهِ [- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ -] قرأ

- ٥١/٢ س ٣ : و[قد] قال.
- ٥٦/٢ س ١ : [أمًا] الجيّد [فلما قال كعب.
- ٥٩/٢ س ١٣ : و(متى يخرج زيد؟)، و[تذكره قبل ذلك، فتقول: (أين يكون)]، و(متى يخرج)] تعني المذكور.
- ٦٣/٢ س ٣ : إن تأتينا سائلاً [نُعطِكَ].
- ٧٣/٢ س ١٠ : فمما جاء في الشعر [من ذلك] قوله.
- ٧٧/٢ س ١٣ : وقالوا أيضاً: [يكون] إذا السماء انشقت.
- ٧٨/٢ س ٧ : قلبتم ظهر المجنّ [لنا].
- ٧٩/٢ س ٥ : ومثل هذا [في] الكلام كثير.
- ٨٣/٢ س ٦ : تأمروني [أن] أعبد.
- ٨٥/٢ س ١١ : لعلّة توجب ذلك [فيه].
- ٩١/٢ س ٣ : على ثلاثة أحرف [في الأصل].
- ٩٧/٢ س ٣ : فيما الهمزة فيه [أصلية]، قولهم: (اوُمِرْ)، فهذا ك نحو ما وصفتُ لك [يُستعمل] في الكلام.
- ٩٨/٢ س ٣ : لأنّ [فاعلت] على وزن [أفعلت]، و[فعللت]، [فكان المصدر كالزّلزال]، والإكرام.
- ١٠٥/٢ س ٣ : و[ما] لِحَقَّ به من الثلاثة.
- ١٠٥/٢ س ١٤ : وإنّما نذكر [منه] هاهنا.
- ١٠٦/٢ س ١ : ملحق بهجرع [ودرهم].
- ١٠٧/٢ س ٢ : لأنّ التّون [في] [أخرَجَم] إنّما تقع بين حرفين من الأصل.
- ١١٠/٢ س ٨ : بسأ به ييسأ [به].
- ١١١/٢ س ١ : وإن كان حرفاً [من حروف] الخلق في موضع الفاء.
- ١١٨/٢ س ٤ : اعلم أنّ المصادر تنصب [كما تنصب] الأفعال التي هي منها.

١٢٥/٢ س ١٣ : و(الفعل) أقلُّ الأصول، والفتحة أخفُّ الحركات،
فهذا لازمٌ.

١٣٨/٢ س ٢ : ما وقع من الأفعال للجنس [فاستعمل] على معناه.
١٣٨/٢ س ٩ : فتقول من قولك (فخذُ): (فخذُ)، و(علمُ): (علمُ)،
و(نعمُ) (نعمُ)، ومن قولك: (يخذُ): (يخذُ)، و(نعمُ)، و(يئسُ):
[نعمُ)، و(يئسُ)].

١٤٧/٢ س ١٢ : لأنَّ [معنى] (نعم الرجلُ): محمودٌ في الرجال.

١٤٩/٢ س ٢ : [كما] قال الشاعر.

١٥٣/٢ س ١٠ : [وكذلك] إذا ثبت.

١٥٧/٢ : أبنية [أدنى] العدد.

١٦٠/٢ س ١ : والعدد الذي ذكرت [في (أحد عشر) ونحوها] كان له حدُّ

صُرِّف عنه.

١٧٢/٢ س ٣ : وقال آخرون : [بل] لفظه لفظ الجمع.

١٨٧/٢ س ٨ : و[كذلك] هذه الآية تُقرأ على الأوجه الثلاثة

١٩٣/٢ س ٦ : فأما ما جاء [من (فعلٍ)] على (أفعال).

٢٠٦/٢ س ١ : وكذلك (ثومة وثوم) [على الباب، ومن قال: (ثومٌ)

فعلٍ هذا، وقالوا: (ساعةٌ وساعٌ) على ما ذكرتُ لك].

٢٠٧/٢ س ٢ : ممَّا عدَّة حروفه أربعة [أحرفاً].

٢٠٩/٢ س ٤ : [تقول: غراب وأغرية.

٢١١/٢ س ٦ : الإسكان [فيه] جائر.

٢١٥/٢ س ٢ : الألف في آخره للتأنيث [بمنزلة الهاء التي تلحقُ للتأنيث].

٢١٨/٢ س ٣ : «ف(فاعِل) و(فَاعِل) من الثَّلَاثَة ، وفي [كَل] صنف من هذا زائدة» ، أشار المحقق إلى وجود سقط في هذا النَّصِّ ، ولكنَّه لم يلاحظ وجود اللحق الذي أتمَّ هذا السَّقْطَ .

٢١٨/٢ س ١٢ : هما [فيه] لآمان .

٢٢١/٢ س ٩ : (ظَلَّمَات) ، و(غُرَفَات) ، [وتقولُ: (جُمَلَات) ، و(حُسُنَات) ، كما تقولُ: (ظَلَّمَات) ، و(غُرَفَات)] .

٢٣٥/٢ س ٤ : تقول في (عُمَر) : [عُمَيْر] ، وفي (خُدْر) : (خُدَيْر) .

٢٣٩/٢ س ٣ : وأمَّا من جاء [منْ هذا] على ثلاثة أحرف .

٢٤٧/٢ س ١٠ : ومن العرب من يقول في [تصغير] (فرزدق) : (فُرَيْزِق) .

٢٦٠/٢ س ٤ : فإذا حذفها لم أخل الاسم من علامة تأنيث ، [إذ كانت

في تكبيره علامة تأنيث] ثابتة .

٢٦٠/٢ س ١٣ : فيحذف ألف (خراسان) الأولى ، [وَألف (براكاء)] ،

وواو (بروكاء) .

٢٦١/٢ س ٥ : بمنزلة [ما] هو من الاسم .

٢٦١/٢ س ١١ : فلو كانت الألف والنون [في الاسم] كاللام في

(سفرجل) .

٢٧٤/٢ س ٣ : والزَّمان خاصُّه وعامُّه [وما أُصلُّ به] يتصلُّ به الفعلُ .

٢٧٨/٢ س ٤ : رددته إلى أدنى العدد إن كان ذلك فيه [ووصغرتَه] .

٢٨٢/٢ س ٣ : إذا كانت ظاهرة في موضع العين [أو ملحقةً] .

٢٨٣/٢ س ٧ : قال في تصغير [أُرُوِيَّة] : أُرِيَّة .

٢٨٧/٢ س ١ : وكان الأصل : (ذِييَا) ، [الآنك] إذا قلت : (ذا) فالألف

بدل من ياء .

٢٩١/٢ س ٨ : و(رُهَيْطُ) ، [و(نُفَيْرُ)] .

٢٩٥/٢ س ١٤ : بل هو : (أو من أملكتم أيمانهم).

٢٩٦/٢ س ٦ : من [إن] يأتنا.

٢٩٨/٢ س ٣ : فيكون الإكرام وقع [منه] لك في الدار.

٣٠٣/٢ س ٨ : فإنَّ الوجه أن يقول : (أي أخواك؟) على اللفظ،

والمعنى [الياء].

٣٠٩/٢ س ٤ : ولا يصلح أن تقول إذا قال : (رأيتُ زيداً)، و(لقيتُ

أخاك) : [منا؟].

٣١٣/٢ س ٦ : لأنهما بمنزلة اسم واحد، [لا] لالتقاء السَّاكنين.

٣١٣/٢ س ٧ : تكون [الراء] تابعة للهمزة، فكذلك آخر الاسم الأوَّل

تابع لنون (ابن)، وهو (ابن) شيء واحد، تقول: (هذا) زيدُ بن عبد الله.

٣١٣/٢ س ٨ : ورأيتُ لزيداً بن عبد الله.

٣٣٠/٢ س ١٥ : تقول : (إي والله لأفعلن)، [إي] جوابٌ لكلامه،

ثم استأنفَ القسمَ بعدها، وكذلك (بلى والله لأفعلن)، و(نعم والله

لأفعلن).

٣٣٧/٢ س ٣ : وتقول : (وحقَّ الله ثمَّ حقَّك لأفعلن)، [ولو قلت :]

(ثمَّ حقَّك) تحمله على الموضوع، كان جائزاً.

٢٣/٣ س ١١ : تفعل بالثَّون بعدها ما تفعل بها بعد ألف التَّثنية، [فإنَّ

أردت الثَّونَ الخفيفةَ لم يجر إيقاعها بعد هاتين الألفين، ولا تحذفُهما، فأما

ألف التَّثنية] فلا تُحذف.

٢٤/٣ س ٢ : وأنت إذا جئتَ بها [جئتَ بها] زائدةً.

٢٦/٣ س ٧ : فتُلزم [هذين] الفعلين ما يلزم سائر الأفعال.

٨٩/٣ س ١ : هذا باب الابتداء [والخبر المنقول].

٩٨/٣ س ٤ : ويمتنع [من ذلك] لعلَّة.

٣٣٩/٣ س ١ : هذا باب ما كان من (أفعل) نعتاً لأو اسماً.
 ٣٤٣/٣ بعد البيت سقط النَّصُّ الآتي : «فقد وضَّح أن (أبصر) :
 (فبعل)، فهو مصروفٌ في المعرفة والنكرة، وإنما هو على وزن (صيرف)،
 و(حيدر) على الاشتقاق الذي وصفتُ لك».
 ٣٦٤/٣ س ٦ : فليس [شيءاً] من هذا مصروفاً.
 ٣٦/٤ س ٩ : تقول : (هذا مسلمات)، و(مررت بمسلمات)، و(رأيتُ
 مسلمات)».

٤٣/٤ س ٨ : وأما في التهجِّي فقولك : [ألفاً] ، با ، تا .
 ٨٣/٤ س ٦ : لأنها بمنزلة [نون] الأسماء المجموعة .
 ١٠٩/٤ س ٤ : فلذلك لزمّت طريقة [واحدة] .
 ١١٠/٤ س ١٣ : و(مررتُ) بـ رجل صالح .
 ١١٩/٤ س ١٤ : وأنه علّام الغيوب [كما كان] قبل أن نكون .
 ١٢٤/٤ س ١١ : ولكن مخرجها - والله أعلم إذا قرئت كذا - [مخرج] الدعاء .
 ١٥٥/٤ س ١٥ : على ما وصفتُ لك في [الباب] الذي قبله .
 ١٨٤/٤ س ٣ : ولا يقال لله - عزَّ وجلَّ - : [عجباً] .
 ١٨٩/٤ س ٦ : ما زيد منطلقاً أبوه ، [وما زيدٌ منطلقاً] ولا خارجاً أبوه .
 ٢١١/٤ س ٦ : وتقول : (يا أخانا زيدُ أقبل)، كأنك قلت : (يا زيدُ
 أقبل)، فإن لم تردّ البدلَ ، وأردتَ البيانَ قلتَ : (يا أخانا زيداً أقبل) .
 ٢٥٤/٤ س ٥ : يا لله [يا] للمسلمين .
 ٢٥٤/٤ س ٨ : ونحن مفسرو هاتين [اللامين] .
 ٢٥٤/٤ س ١١ = للمستغاث [به] .
 ٢٧٩/٤ س ٩ : والمنفصل في قولهم : هو ، وهما ، [وهُم] .

٢٨١/٤ س ٤ : فأخصُّ المعارف بعد ما لا يقع عليه القولُ إضمار المتكلم... لأنه لا يشركه في هذا أحد، أو بعدهُ إضمارُ المخاطب، نحو: (رايتك)، و(مررتُ بك)، وإنما صارت علامةُ التكلمِ أخصُّ؛ لأنه لا يدخلُ فيها معه أحدًا، فيكون ليسا.

٢٨٩/٤ س ٩ : هو مثلُ لك، أو شبهةُ لك، ونحو لك.

٢٩٦/٤ س ١٣ : (لمن آمن منهم)، أو لو كان: (من آمن منهم) كان أيضًا جيدًا.

٣١٠/٤ س ٦ : وأعملٍ فيه الإخيار.

٣١٧/٤ س ٢ : عملت فيه كان وأخواتها (وإن) وأخواتها وما أشبههما.

٣٢٤/٤ س ٥ : ولا يكون مثل هذا [في] الأناسي.

٣٢٦/٤ س ٦ : كلُّ واحد منهما (زهدم)، ثم ثنأهما على ما وصفتُ لك.

٣٣٦/٤ س ١ : ولما لم يقع، (و) سيفعلُ لما لم يقع من الدهر.

٣٤٨/٤ س ٩ : (جتتك إذ زيدا يقوم)، أو يقبُحُ: (جتتك إذ زيد

إقام)؛ لما أذكره لك، وذلك لأنك إذا قلت: (جتتك إذ زيد يقوم) فإنما وضعت (يقوم) في موضع (قائم).

٣٥٣/٤ س ٢ : ولا يكون [إلا] ب(الذي).

٣٥٣/٤ س ١٣ : فنحو: عند، وسوى، أو سواء.

٣٥٦/٤ س ٤ : وإنما عدل عن الألف واللام [لما أردت سحرَ ليلتك،

وذلك قولك من قبل العدل: (قد جاءك السحر)، و(إن السحرَ خيرٌ لك من

أول الليل)، و(كان ذلك في أول السحر)، فلما عنيت يومك عدلته عن

الألف واللام، فقلت: (سير به سحرًا فتى) غير مصروف، وصار بالعدل

عن الألف واللام كأخر.

٣٨٣/٤ س ٣ : لا رجل ولا امرأة.

٣٨٧/٤ س ١٢ : وإن جعلته [نعتاً] لكل رفعت.

٣٨٨/٤ س ١٣ : ولا تقول: (إلا رجلاً وغلاماً في الدار) حتى تنون (الغلام).

٣٩٥/٤ س ٢ : و(إلا) لها معناها، [ألا ترى أن قولك: (ما جاءني إلا زيد)، قد ارتفع (زيد) بـ(جاءني) كما يرتفع لو قلت: (جاءني زيد)، و(ما جاءني زيد)، ولد(إلا) معناها].

٤٠٤/٤ س ١٨ : [لأن (زيداً)] لا يصلح فيه إلا النصب.

٤٠٦/٤ س ١٠ : ليس القوم فيها [إلا زيداً].

٤٢٢/٤ س ١٠ : ألا ترى أنه لا يستقيم [أن تقول]: هذا درهم إلا جيداً.

فهذه مئتا موضع تقريباً وقع فيها السَّقَطُ في المطبوع، وهناك غيرها كثير، ففيه إسقاط للضمير في أربعة وثمانين موضعاً، وإسقاط للواو في خمسة وخمسين موضعاً، وإسقاط للفاء في ثمانية وعشرين موضعاً، وحذف لحرف الجرِّ في أربعين موضعاً، وحذف للألف واللام في ثلاثة عشر موضعاً، وحذف لتاء التانيث في عشرة مواضع، وحذف لكلمات أحرَّ مختلفة في أربعة وخمسين موضعاً، ويطول البحث جداً بذكر جميع هذه المواضع، لكنني لم أترك موضعاً مهماً إلا ذكرته.

الزِّيَادَةُ:

في مقابل مواضع السَّقَطِ السَّابِقَةِ هناك مواضع وقعت فيها الزِّيَادَةُ على ما في المخطوط دون ما يحوج إليها، وفيما يأتي قائمة بهذه المواضع، وسأضع الزِّيَادَةَ فيها مثقَّلةً بين معقوفين:

١٥٣/١ س ١ : «فلماً أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة، فعمل

[عمل] الفعل»، (عمل) زائدة، والمحقق أضافها دون تنبيه، والكلام صحيح دونها، والمراد: عمل الفعل الذي في المصدر، فهو يرى أن في المصدر فعلاً هو

العامل ، وكذا اسم الفاعل ، لذا قال : «والمطعم» يرتفع بالفعل الذي في (الشَّارِبِ) ، ونصبت (الطَّعام) بالفعل الذي في (المطعم) «(١/١٥٦)» .

١٦٨/١ س ١٤ : فسألته : لمَ لمَ تردده إلى الواحد؟ [لأنه أفعلاءً ، فقد

وجب عليه] ، فلم يأت بمقنع .

١٧٢/١ س ١ : و[قد] قال .

١٧٤/١ س ١١ : ذكر [كان] أو أتى .

١٩٦/١ س ٨ : شملت [الريح] فبهي تشمل .

٢٣٧/١ س ١١ : تقول : عَوَرَ ، لَوْصَيْدًا ، وَحَوَلَ .

٢٥١/١ س ٢ : لأنَّ الصَّحِيح [فيه] يجوز فيه .

٢٦٥/١ س ٤ : قول أبي الحسن [الأخفش] .

٢٦٦/١ س ٢ : ما كان من الجمع على [وزن] : فَعَلَ .

٢٧٦/١ س ١٣ : «جاز ذلك [على] ما وصفنا» ، (على) مقحمة ،

و(ذلك) صوابها (لك) .

٢٩٨/١ س ٣ : فلإنَّ [الإدغام] .

٣٠٤/١ س ١١ : فإن قال [قائل] .

٣٢٦/١ س ١٢ : تقلب الواو [ياء] لما ذكرت لها .

٣٥١/١ س ٢ : أجود [القراءتين] .

٣٦٠/١ س ٣ : حرف من [الحروف] المستعلية .

٣٦٤/١ س ٤ : وقلنا كذلك [في] ابن .

٣٦٧/١ س ٦ : ولو جاء شيء [منه] لا يُعلم أصله .

٣٧٧/١ س ٢ : وذلك في التَّصْغِيرِ [كبنين] ، وتخفيف الهمز .

٣٩٣/١ س ١٣ : لأنَّها [في] موضع حركة .

٢٠/٢ س ٥: «فإن أردت أن تجعله جواباً [نصبت]، وإن أردت أن تجعل الزيارة واقعة على حال قلت: (أين بيتك فأنا أزورك على حال)»، و صواب النَّصِّ: «فإن أردت أن تجعله جواباً وأردت أن تجعل الزيارة واقعة على حال قلت: [فأزورك]، كأنك قلت: [أين بيتك فأنا أزورك على حال]»، ففي هذا النَّصِّ إشكالان: أولهما: سقط عبارة: (فأزورك، كأنك قلت) من المطبوع، وسبق أن أشرتُ إلى هذا السَّقَط، والآخر: زيادة (نصبت) و(إن)، وهذه الزيادة غيَّرت الحكم في المسألة.

٣١/٢ س ٩: ولا يجوز أن تُلغى من العمل [والعمل] كما وصفت لك.

٩٤/٢ س ٣: جَهَّورَ لِبِأَكْلَامِهِ.

١٣٤/٢ س ٧: فلمَّا ذَكَرَ (أَحْضَرَ) [الْوَعْيَ] دَلًّا.

١٦٣/٢ س ١٠: ولم يفتحوا [العشر] العين.

١٨٢/٢ س ٥: «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وتكرَّرت هذه الزيادة في

٣٢٤/٢، و٢٧٢/٣، و٢٧٦/٣، وكثيراً ما يُحذف التَّسْلِيمُ في

المخطوطات القديمة.

٢٠٤/٢ س ٣: قال في [جمع] [فعال]: (أفعله).

٢٠٩/٢ س ٣: كلِّ ما كان على أربعة [أحرف].

٢١١/٢ س ١٠: «لأنَّ الفصیل هو [حدث] [المفصول]»، (حدث) زائدة،

وهي مكتوبة في الحاشية اليمنى للسَّطَرِ توضيحاً لكلمة غير واضحة فيه، فظنُّ أنَّها أوَّل السَّطَرِ.

٢٢٣/٢ س ٧: هكذا جميع هذا [الباب].

٢٢٦/٢ س ٨: أُجْرِيَا بِجَرَى الْأَسْمَاءِ [في معناها].

٣٤٨/٢ س ٨: فإن لم ترد بها [معنى] [تظن].

٣١/٣ س ٩: لأنها [في الأزمنة] بمنزلة [من] في الأيام.

٧٧/٣ س ١ : ولولا [في الأصل] لا تقع إلا على اسم.
١٢١/٣ س ١٢ : ولا يضم المفعول قبل ذكره [مضطرا في قولك :
(ظنني)] ؛ لأنَّ مستغنى عنه.

٢٢٦/٣ س ١٣ : «ومنها ما [لا] يكون له حقُّ الاسم» ، (لا) ثابتة في
المخطوط ، ولكن ضُرب عليها بثلاثة خطوط علامة على حذفها.
٣٣٥/٣ س ١١ : «إذا وقفت قلت : (اضربا لزيدا)» ، الحديث عن
الوقوف على نون التوكيد في (اضربا) ، فلا يصحُّ إثبات (زيد).
٣٣٦/٣ س ٨ : فأما (فينان) فالثُّون فيه أصل [بمنزلة الدال من حماد ،
وذلك منصرف في المعرفة والتكرة] ؛ لأنَّ معناه : كثير الفنون ، وذلك منصرف
على كلِّ حال.

٤٢/٤ س ٩ : فإن جعلته اسما [مكتوباً] لكلمة لم تصرف.
٥٤/٤ س ١٠ : «ويجوز منه وجه ثالث ، وهو أن تُضمَر في (المسلوب)
اسما ، وتجعل (الثوب) بدلا منه ، فتقول : (مررت بالمسلوب ثوبه ،
وبالمسلوبين ثوباهما ، وبالمسلوبين أثوابهم) ؛ لأنك لو قلت : (سلب زيد
ثوبه) جاز رفع (الثوب) على البدل من (زيد) ، وجاز نصبه على أنه مفعول
ثانٍ» ، هذه الأسطر ليست في المخطوط ، وإنما أُضيفت من كتاب (تفسير
المسائل المشكّلة في أوّل المقتضب) للفارقي ؛ لأنَّ من ديدن الفارقي نقل نصِّ
المبرد أوّلاً ، ثم شرحه ، وهذه الأسطر جاءت متصلة بنصِّ المبرد ، مما يدلُّ على
أنَّها من كلامه ، أقول : هذا أمر محتمل ، ولكن يحتمل أيضاً أنها إضافة من
الفارقي ، لما وجد الفارقي وجهاً ثالثاً في المسألة لم يذكره المبرد أضافه ، قبل
أن يبدأ بشرح المسألة وبيان الأصول التي تُبنى عليها ، فالأولى أن تُكتب في
الحاشية مع النصِّ على هذا الاحتمال.

٦٩/٤ س ٢ : كان محالاً [سواء] إذا أردت ...

- ١٤٤/٤ س ٥ : حذف [الثون] من الاثنين الثون.
- ٣٢٩/٤ س ١٠ : و(لكنَّ القتالُ يومَ الجمعة)، و(اجتماعكم يومَ الجمعة).
- ٣٤٢/٤ س ٥ : «وصار اسما [صح]، كقولك...»، كلمة (صح) ليست من النَّصِّ، بل هي كلمة كُتبت في مواضع متكررة من المخطوط في مواضع البياض، لتدلَّ على أنَّ الكلام مستقيم، لا نقص فيه.
- ٣٦٩/٤ س ٨ : وإن [شئت] جعلت الاسمين اسما واحدا.
- ٣٨٣/٤ س ١ : تقول: (ألا ماء بارد) إن شئت، [وإن شئت] نوَّنت (باردا).
- ٤٠٨/٤ س ٢ : هذا باب [ما] تقع فيه (إلا) وما بعدها نعتا.

ووراء هذا فقد زيدت الواو في واحد وستين موضعاً، وزيدت الفاء في أحد عشر موضعاً، وأقحمت الضمائر في خمسة وثلاثين موضعاً، وكذا زيدت الألف واللام في ثمانية وعشرين موضعاً، وزيدت حروف الجرِّ في أربعة وعشرين موضعاً، وزيدت لام البعد في ثلاثة عشر موضعاً، وزيدت تاء التأنيث في ثلاثة عشر موضعاً، وهناك كلمات آخر مختلفة زيدت في تسعة وثلاثين موضعاً لا أثر لزيادتها في المعنى.

الشواهد القرآنية:

كُتبت الآيات القرآنية المطلقة في المطبوع على رواية حفص عن عاصم، ولكن في مواضع كثيرة من المخطوط أثبتت الآيات على خلاف هذه القراءة، فمن ذلك:

- ١٦٥/١ س ٣ : ﴿حِجُّ﴾ (آل عمران: ٩٧)، يكسر الحاء، والذي في المخطوط (حجُّ) بفتح الحاء على قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، وعاصم برواية أبي بكر^(١)، وتكرر هذا التغيير في ١١١/٣ س ١٠ و ٢٩٦/٤ س ١٠.

(١) السبعة ٢١٤

٢١٣/١ س ١: ﴿بَحْرِنَهَا﴾ (هود: ٤١)، كذا جاءت في المطبوع، والذي في المخطوط: (مُجْرَاهَا) بضم الميم، أمّا الفتح فقرأ به عاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي وخلف، وأمّا الضمّ على ما في المخطوط فقرأ به باقي العشرة^(١).

٣٠٠/١ س ٨: ﴿أَتَّخَذْنَهُمْ سُخْرِيًّا﴾ (ص: ٦٣)، ضبط المخطوط بضمّ السّين من (سُخْرِيًّا) على قراءة أبي جعفر ونافع وحمزة والكسائي وخلف^(٢)، وجاء في المطبوع أيضاً: ﴿رُبَيْمًا﴾ بمدّ الهمزة، ولم يقرأ أحد من العشرة بالمدّ، والمخطوط جاء به (أَتَّخَذْنَاهُمْ) على قراءة أبي جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم^(٣)، وهي القراءة المناسبة لما استشهد بالآية عليه.

٥٤/٢ س ٢: ﴿رُبَيْمًا﴾ (الحجر: ٢)، هذه قراءة أبي جعفر ونافع وعاصم، أمّا المخطوط فجاء بتشديد الباء (رُبَيْمًا) على قراءة بقية العشرة^(٤).

١١٩/٢ س ٣: ﴿لَا مَقَامَ﴾ (الأحزاب: ١٣)، جاءت في المخطوط بفتح الميم، وهو المناسب لقول المبرد: «لأنّها من (قُمْتُ)»، وفتح الميم قراءة العشرة ما عدا حفصاً عن عاصم^(٥).

١٢١/٢ س ٦: قال المبرد: «وقوله عزّ وجلّ: ﴿سَلَّمَهُمْ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾، و(مطلعُ الفجر) وما أشبه هذا فله بابٌ يُذكر فيه»، والصواب في الثانية:

(١) الميسوط ٢٠٤.

(٢) المستنير ٤٠٦/٢.

(٣) الميسوط ٣٢٠.

(٤) الميسوط ٢٢٠.

(٥) الميسوط ٣٠٠.

(ومطلع الفجر)، فالمرّد بدأ بقراءة الجمهور بفتح اللام، ثمّ ذكر قراءة الكسائيّ وخلف بكسرهما^(١).

٢١٤/٢ س ٩: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾ (الكهف: ١٠٣)، رواية المخطوط بهمزة يعد (هل)، وهي قراءة مروية عن عليّ بن أبي طالب^(٢)، كما أنّ (قل) ليست في المخطوط، ومكانها: (قال)، فهي قبل الآية، وليست منها.

٢٩٧/٢ س ١٧: ﴿أَتَوْهُ﴾ (النمل: ٨٧)، هذه قراءة حمزة وحفص عن عاصم وخلف، لكن المخطوط جاء بمدّ الهمزة وضمّ التاء: (أتوه)، وهي قراءة بقيّة العشرة^(٣).

٣٤٨/٢ س ٢: ﴿مُنزِلَهَا﴾ (المائدة: ١١٥)، هذه قراءة أبي جعفر ونافع وعاصم وابن عامر، وقرأ الباكون: (مُنزِلَهَا) بتخفيف الزاي^(٤)، وقراءتهم الموافقة لما في المخطوط.

٣٥٤/٢ س ٥: ﴿يُثَمِّمُ﴾ (المؤمنون: ٣٥)، كذا في المطبوع، والمخطوط جاء بضمّ الميم على قراءة أبي جعفر وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر^(٥)، وتكررت هذه الآية بهذا التّغيير في ٣٥٥/٢ س ١٠.

٣٥٤/٢ س ١٠: ﴿سُودُوا﴾ (هود: ١٠٨)، ضمّ السّين قراءة حمزة والكسائيّ وخلف وحفص عن عاصم، ولكنّ المخطوط جاء بفتح السّين،

(١) المستنير ٥٣٩/٢.

(٢) شواذ القرآن ٤٧٥/١.

(٣) الميسوط ٢٨٢.

(٤) الميسوط ١٦٥.

(٥) الميسوط ١٤٨.

وهي قراءة باقي العشرة^(١)، وتكرّر هذا التّغيير في ٢٦٠/٣ س ١٤ وفي ٣١٧/٤ س ١٤.

١٧٨/٣ س ٧: ﴿يَقْنُطُونَ﴾ (الرُّوم: ٣٦) كذا في المطبوع، والمخطوط جاء بكسر التّون الأولى: (يقنطون) على قراءة أبي عمرو والكسائي وخلف^(٢).

٢٠٣/٣ س ٧: ﴿تَحْسِبَهَا﴾ (الثل: ٨٨) جاءت بفتح السّين على قراءة أبي جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة، وهي في المخطوط مكسورة على قراءة الباقيين^(٣).

٢٦١/٣ س ١١: قال المبرّد: «وقد قرؤوا هذه الآية: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾، أي: يُخْرِجُ لَهُ طَائِرُهُ كِتَابًا»، كذا جاء ضبط القراءة في المخطوط، والمقصود قراءة شاذّة، تُسبب إلى مجاهد^(٤)، وهي المناسبة لتعليق المبرّد عليها، وليس ما جاء في المطبوع من فتح الرّاء (يُخْرِجُ).

٣٥٣/٣ س ٧: جاء (ثمود) في هذا السّطر من المطبوع في آيتين غير منوّن، وهذا على قراءة حمزة وحفص عن عاصم ويعقوب، وأما المخطوط فحاء بالتّنوين على قراءة الباقيين^(٥).

(١) الميسوط ٢٠٦.

(٢) المستنير ٢٣٩/٢.

(٣) الميسوط ١٣٦.

(٤) شواذ القرآن ٤٤٦/١.

(٥) الميسوط ٢٠٥.

٣/٣٥٥ س ٥: ﴿وَسَلِّ﴾ (يوسف: ٨٢)، أثبتت الهمزة في المطبوع على قراءة الجمهور، أمّا المخطوط فجاء بحذفها وفتح السين: (وسل) على قراءة ابن كثير والكسائي وخلف^(١).

٤/٩٠ س ٨: جاء في المطبوع ﴿كُفُوا﴾ (الإخلاص: ٤) بالواو وضمّ الفاء على رواية حفص عن عاصم، وأمّا المخطوط فجاء بالهمز وضمّ الفاء، وهي قراءة الجمهور كابن كثير وابن عامر والكسائي^(٢).

٤/١٢٥ س ١٢: ﴿يَغْشَىٰ طَائِفَةً﴾ (آل عمران: ١٥٤)، المخطوط جاء بالتاء على قراءة حمزة والكسائي وخلف، والمطبوع جاء بالياء على قراءة الباقيين^(٣).

٤/١٨٢ س ٧: ﴿فَهُوَ فِي الْأَخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ (الإسراء: ٧٢)، كذا جاءت (فَهُوَ) في المطبوع، وأمّا المخطوط فجاء بـ(فَهُو) بإسكان الهاء على قراءة الكسائي وأبي عمرو وأبي جعفر ونافع في رواية قالون^(٤).

٤/١٩٥ س ٩: ﴿وَصَرِيفَ الرِّيحِ﴾ (الجنّ: ٥)، كذا في المطبوع، أمّا المخطوط فجاء بالرّيح بالإفراد على قراءة حمزة والكسائي^(٥).

٤/٣٠١ س ٨: (شُغِل) جاءت بضمّ الغين في المطبوع، وهي في المخطوط ساكنة على قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وروح عن يعقوب^(٦).

(١) المبسوط ١٥٦.

(٢) السبعة ٧٠١.

(٣) المبسوط ١٤٨.

(٤) المستنير ٢٢/٢.

(٥) السبعة ١٧٣.

(٦) المبسوط ٣١٣.

ويلاحظ فيما سبق أنَّ المبرِّد لم يلتزم بقراءة من القراءات المتواترة المعروفة الآن، وذلك أنَّه كان في عصر كثير فيه القرَّاء وتباينت القراءات، ولم يشتهر في عصره الالتزام بقراءة واحدة من القراءات السَّبع أو العشر، قال مكِّي: «الرُّواة عن الأئمة من القرَّاء كانوا في العصر الثَّاني والثَّالث كثيراً في العدد كثيراً في الاختلاف، فأراد النَّاس في العصر الرَّابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به... وأوَّل من اقتصر على هؤلاء أبو بكر □ بن مجاهد قبل سنة ثلاث مئة أو في نحوها، وتابعه على ذلك مَنْ أتى بعده»^(١).

ومن التَّغيير في الآيات ممَّا لا يدخل ضمن اختلاف القراءات أنَّ المبرِّد في مواضع متعدِّدة يحذف الفاء من أوَّل الآية، ويثبت قبلها واواً، يريد بها عطف الآية على المثال قبلها، لا أنَّها جزء من الآية، وفي المطبوع تُحذف هذه الواو، ويثبت مكانها الفاء، مثل ما جاء في (ص ١٧٥) من قوله: ﴿فَأَلْفَىٰ مَوْسَىٰ عَصَاهُ﴾ (الشُّعراء: ٤٥)، كذا كتبت، والصَّواب أن تكتب كما في المخطوط: ﴿أَلْفَىٰ مَوْسَىٰ عَصَاهُ﴾، وتكرَّر هذا التَّغيير في هذه الصَّفحة في قوله تعالى: ﴿فَأَلْفَىٰ عَصَاهُ فَإِنَّا هِيَ﴾ (الشُّعراء: ٣٢)، وتكرَّر أيضاً في (٢/٦٩ س ٣، و٢/١٣١ س ٩، و٢/٣٥٣ س ٥، و٣/٢١٠ س ٩).

ومن ذلك أيضاً أن تحذف الفاء من أوَّل الآية في المخطوط ويثبتها المحقق كما في (٢/١٢١، و٣/٣١٩، و٤/٣٤٦، و٤/١٥٤).

وفي ٣/١٢ س ٦: جاء قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ بإثبات الفاء على ما في (البقرة: ١٣٢)، وهو في المخطوط بالواو، على ما في (آل عمران: ١٠٢).

(١) الإبانة عن معاني القراءات ٦٣ - ٦٤.

وجاء في ١١٩/٢ س ٣: ﴿لَا مَقَامَ لَنَا﴾ ، والمقصود الآية (١٣) من الأحزاب ، والصَّوَاب (لكم).

وفي ١١/٣ س ١٠: تُقَلَّتْ نون التَّوَكِيدِ من (وليَكُونَنَّ) (يوسف: ٣٢) ، وهذا التَّثْقِيلُ ليس في المخطوط ، وليس من القراءات المتواترة.

وفي ١٩/٣ س ١٤: سَكَّنَتِ الميم من (عَنْهُمْ ابْتِغَاءً) ، والواجب ضمُّها كما في المخطوط.

الشَّوَاهِدُ الشَّعْرِيَّةُ:

اختلف المطبوع عن المخطوط في رواية عدد من الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ ، وهذا الاختلاف ينقسم قسمين ، فمنه ما أدى إلى خلل عروضيٍّ ، ومنه ما ليس كذلك ، ولكنَّ فيه تغييراً لرواية المبرِّد ، فمن شواهد القسم الأول:

٢٧٠/١ س ١٥:

يَا أَضْبُعًا أَكَلْتِ آيَارَ أَحْمَرَةٍ ففِي ابْطُونٍ وَقَدْ رَاحَتْ قِرَاقِيرُ

إِسْكَانُ اللام من (أَكَلْتِ) يكسر البيت ، وهو من البسيط ، والصَّوَاب: أَكَلْتِ.

١٠/٢ س ١٠:

ارْدُدْ حِمَارَكَ لَا تُتَنَزَّعْ سَوِيَّتَهُ إِذْ نَ يُرَدُّ وَقَيْدَ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ

زيادة التَّاء في (تُنَزَّعُ) كسر البيت ، وهو من البسيط ، وصوابه: تُنَزَّعُ.

٦٢/٢ س ٢:

تُؤَخِّدُ كُرْهًا أَوْ تَجِيءُ طَائِعًا

أصل البيت من الرَّجَزِ ، وهو مكسور بسبب تحريك الرَّاءِ من (كُرْهًا) ، والصَّوَاب: كُرْهًا.

١٦٨/٢ س ٢:

ثَلَاثُ مِثْنَيْنِ قَدْ مَرَّرَنَ كَوَامِلًا وَهِيَ أَنْذَا أَرْتَجِي مَرَّارِي

البيت من الطويل، وشطره الثاني مكسور، بسبب سقوط هاء التثنية،
وصوابه: وها أنا هذا.

٣٥٤/٣ س ١٨:

لا بَارِكْ اللهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحَنَّ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَّبٌ
كذا جاء البيت في المطبوع بفتح الحاء من (يُصْبِحَنَّ) وإسكان التَّوْنِ، وبهذا
الضُّبُطِ يَنْكَسِرُ الْبَيْتُ، وصوابه: (يُصْبِحَنَّ) كما في المخطوط، وهو من المترج.

١٠٥/٤ س ٦:

تَبْكِي عَلَى لَيْلَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأَ أَنْتَ أَقْدَرُ
كذا جاءت رواية البيت في المطبوع، وعلى هذه الرواية يكون الشطر
الأوَّل من الكامل، والثَّانِي من الطَّوِيلِ، وصواب البيت كما في المخطوط:
(تُبْكِي)، وبهذه الرواية يستقيم البيت على الطَّوِيلِ.

١٨٤/٤ س ٢:

قُلْتُ لَهُ: أَصْبِرْهَا دَائِمًا أَمْثَالُ سِطَامٍ بِنِ قَيْسٍ قَلِيلٌ
إِسْكَانُ الرَّاءِ مِنْ (أَصْبِرْهَا) كَسْرُ الْبَيْتِ، وَالصَّوَابُ ضَمُّهَا كَمَا فِي
الْمَخْطُوطِ، وَالْبَيْتُ مِنَ السَّرِيعِ، وَفِي الْبَيْتِ تَغْيِيرٌ آخَرَ، وَهُوَ (دَائِمًا)، وَصَوَابُهُ
كَمَا فِي الْمَخْطُوطِ (دَائِمًا).

ومن شواهد القسم الثاني — وهي التَّغْيِيرَاتُ الَّتِي لَا تُؤَدِّي إِلَى خَلَلِ
عَرُوضِيٍّ، وَلَكِنَّهَا تَوْهَمُ أَنَّ رَوَايَةَ الْمَبْرَدِ عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ عَلَيْهِ — مَا يَأْتِي:

١٧٧/١ س ٢ و ٤٠٢/١ س ٦: أُرِيغُهُ = أُجِيلُهُ.

٢٤٠/١ س ٢: مَغْيُونٌ = مَعْيُونٌ.

٢٨١/١ س ١٠ و ٣٥٤/٣ س ١٤: فَلْتَأْتِيَنَّكَ ... وَلْيُرَكِّبَنَّ ... فَلْتَأْتِيَنَّكَ ... وَلْيُرَكِّبَنَّ.

٢٨١/١ س ١٢: يَجَارِينُ = يَجَارِيزُنُ.

٢٨٢/١ س ٢: خَرِيعٌ = صَرِيعٌ.

- ٣٠٣/١ س ٩ : هذيلٌ = هذيلٌ ، في الشَّطرين .
- ٣٢١/١ س ١٥ : دُمٌ = دُمٌ .
- ٣٣٦/١ س ١٢ : مشرقِيٌّ = بشرقِيٌّ .
- ٣٥٣/١ س ٨ : العُنْدَا = العُنْدَا .
- ٣٧٠/١ س ١٠ : لَيْتٌ = لَيْتٌ .
- ٣٧٠/١ س ١٤ : دَاكٌ = دَاكٌ .
- ٣٨٧/١ س ١٧ و ٣٥٤/٣ س ١٢ : أَظْلَلٌ وَأَظْلَلٌ = أَظْلَلٌ وَأَظْلَلٌ .
- ٣٩/٢ س ٧ : مطيَّهم = غزاتهم .
- ٤٧/٢ س ٣ : رَجَلِيكٌ = رَجَلِيكٌ ، وذكر المحقق أَنه جاء في كتاب سيبويه
(رجلك) بدلاً من (رجليك) ، أقول : وكذا رواية المخطوط .
- ٦١/٢ س ١١ : ديارنا = رحالنا .
- ٨٨/٢ س ١٦ : لَيْمَنٌ = لَيْمَنٌ .
- ١٩٣/٢ س ٧ : ماءٌ = ماءٌ .
- ٢١٠/٢ س ١ : صَيْبَةٌ = صَيْبَةٌ .
- ٢٢٠/٢ س ٦ : إِذْ ذُكِرَ = إِذْ ذُكِرَ .
- ٢٢٤/٢ س ٥ : تَمَزَّزْتُهَا = شَرَبْتُ بِهَا .
- ٢٥٦/٢ س ٢ : أَعَزُّ = يَا عَزُّ .
- ٣١٢/٢ س ٢ : الْأَصْلَعُ = الْأَصْلَعُ .
- ٣٥٠/٢ س ١ : إِذَا أَنَّهُ = إِذَا إِنَّهُ .
- ٤١/٣ س ٨ : تَرْتَجُ = يَرْتَجُ .
- ٥٠/٣ س ٣ : الْمَعَوَّرَا = الْمَعَوَّرَا .
- ١٥٨/٣ س ٤ : أَشَدُّ = أَشَدُّ .
- ١٦٢/٣ س ٢ : وَغَرَّرْتَنِي = أَغَرَّرْتَنِي .

- ٢١٩/٣ س ٥ : مُضَيِّقٌ = مَضِيَّقٌ .
- ٢٣٠/٣ س ٧ : إِذَا ادَّكَّرْتُ = إِذَا ذَكَّرْتُ .
- ٢٦٩/٣ س ٨ و ١٣ و ٣١٣/٤ س ٣ : أَشْتَمُ = أَشْتِمُ .
- ٢٨٥/٣ س ٥ : وَرَأْسُهُ = وَرَأْسَهُ .
- ٢٩١/٣ س ٥ : سَقَمَا = سَقَمَا .
- ٢٩٨/٣ س ١ : لَا = مَا .
- ٣٠٣/٣ س ١١ : أُمُّ تَمْرٍ = أَوْ تَمْرٍ .
- ٢٦/٤ س ٣ : اِحْتِيَالُهَا = اِحْتِمَالُهَا .
- ٩٧/٤ س ٢ : وَأَكْثَرُهُمْ = وَأَكْثَرُهُ .
- ١٠١/٤ س ٢ : إِنْ ظَفَرْتُ = لَوْ ظَفَرْتُ .
- ١٠١/٤ س ٤ : هَدَّاجُونَ حَوْلَ بَيْوتِهِمْ = دَرَّاجُونَ حَوْلَ خِبَائِهِمْ .
- ١٤٢/٤ س ٢ : تَقَلَّصُوا = يُقَلِّصُوا .
- ١٤٥/٤ س ٣ : دِيَارُهُمْ = دِيَارِهِمْ .
- ١٤٥/٤ س ٨ : يَأْتِيهِمْ = يَأْتِيَهُمْ .
- ١٥٣/٤ س ٢ : لِقَوْمِهِمْ = لِقَوْمِهِمْ .
- ١٥٩/٤ س ٩ : لَاحِقٌ = لَاحِقٌ .
- ١٧٠/٤ س ٦ : قَبَلَتْهَا = قَبَلَتْهَا .
- ١٩١/٤ س ٢ : مِثْلَهُمْ = مِثْلَهُمْ .
- ٢٠٠/٤ س ٩ : مَسْتَكْرٍ = مَسْتَكْرٍ .
- ٢١٤/٤ س ٢ : عَدِيًّا = عَدِيٌّ .
- ٢٢٣/٤ س ٢ : الْأَقْتَابُ = الْأَقْتَادُ .
- ٢٣٣/٤ س ٧ و ٢٣٤/٤ س ٤ : أَحَارٌ = أَحَارٌ .
- ٢٣٤/٤ س ٦ : أَحَارٌ أَرَى = أَحَارٌ تَرَى .

- ٢٩٧/٤ س ١٠ : تُقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ = تُقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ.
 ٣٠٥/٤ س ٤ : عَقَلْتُ = غَفَلْتُ.
 ٣٣١/٤ س ١٤ : لُمْتَنِي = لُمْتِنَا.
 ٣٤٩/٤ س ٧ : أَهْلُهُ = أَهْلُهَا.
 ٣٧١/٤ س ١٣ : بَعِينُهُ = بِأَسْرَهُ.
 ٣٧٥/٤ س ٣ : مَزْرَدٌ = مَزْرَدٌ.
 ٣٧٧/٤ س ٤ : رَفْتُ = رَفْتُ.
 ٤١٤/٤ س ٢ : وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا = وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهِ.
 ٤١٤/٤ س ٤ : عَيْتٌ = أَعَيْتٌ.
 ٤١٤/٤ س ٥ : أَوَارِيٌّ = أَوَارِيٌّ.
 ٤١٧/٤ س ٣ : أَغْضَيْتُ... رَغْمِي = أَغْضَيْتُ... رَغْمِي.

التقديم والتأخير:

جاء في المطبوع تقديم بعض الكلمات على بعض، أحصيت هذا في ثمان
 وثمانين موضعاً، فمن ذلك:

- ١٤٨/١ س ٤ : عَزَّ وَجَلَّ = جَلَّ وَعَزَّ.
 ١٨٠/١ س ٩ : يَبِينُ لَكَ ذَاكَ = يَبِينُ ذَاكَ لَكَ.
 ١٩٩/١ س ٤ : وَهِيَ الْأُفُّ، وَالْوَاوُ، وَالْيَاءُ = وَهِيَ الْأُفُّ، وَالْيَاءُ، وَالْوَاوُ.
 ١٩٩/١ س ١٠ : ضَوَّيْرِبٌ، وَضَوَّارِبٌ = ضَوَّوْرِبٌ، وَضَوَّوْرِبٌ.
 ١٩٩/١ س ٣ : الَّذِي تَقْلِبُ فِيهِ الْحُرُوفُ مَا بَعْدَهَا = الَّذِي يَقْلِبُ الْحُرُوفُ
 فِيهِ مَا بَعْدَهَا.

- ٢١٣/١ س ١١ : الزَّيْمَانُ وَالْمَكَانُ = الْمَكَانُ وَالزَّيْمَانُ
 ٢٤٩/١ س ٢ : وَآوُ أَوْ يَاءٌ = يَاءٌ أَوْ وَآوُ.
 ٣٠٤/١ س ١٥ : الْمُؤَنَّثُ وَالْمَذَكَّرُ = الْمَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ.

- ٣٢٥/١ س ٨ : وقولي في هذا الجمع أوجب = وقولي هذا في الجمع أوجب.
- ٣٤٣/١ س ١١ : الغين والحاء = الحاء والغين.
- ٣٥٤/١ س ١٣ : الثَّقِيْلَة والخَفِيْفَة = الخَفِيْفَة والثَّقِيْلَة.
- ٣٦١/١ س ٦ : التَّاء والدَّال = الدَّال والتَّاء.
- ٣٩١/١ س ٥ : يَفْعُل ، وَيَفْعِل ، وَيَفْعَل = يَفْعَل ، وَيَفْعُل ، وَيَفْعِل .
- ٤٢/٢ س ٣ : بالتَّصْبِ والرَّفْع = بالرَّفْع والتَّصْبِ .
- ٦٠/٢ س ٩ : ما يَسْرُنِي يَسْرُكُ = ما يَسْرُكُ يَسْرُنِي .
- ٢٢٢/٢ س ٢ : يَجْرِي الجَمْعُ فِي المَسْلَمِ المُوَثَّن = يَجْرِي فِي الجَمْعِ المَسْلَمِ المُوَثَّن .
- ٢٢٧/٢ س ٤ : اَتَّفَقَتْ حَرَكَاتُهُ أَوْ اَخْتَلَفَتْ = اَخْتَلَفَتْ حَرَكَاتُهُ أَوْ اَتَّفَقَتْ .
- ٢٢٩/٢ س ٥ : التَّصْغِيرُ وَالتَّكْسِيرُ = التَّكْسِيرُ وَالتَّصْغِيرُ .
- ٢٧٤/٢ س ٨ : مَرُورُ الأَيَّامِ وَاليَّالِي = مَرُورُ اليَّالِي وَالأَيَّامِ .
- ٤٢/٣ س ١٢ : اليَاءَاتُ أَوْ الكَسْرَاتُ = الكَسْرَاتُ أَوْ اليَاءَاتُ .
- ١٩٤/٣ س ٣ : جَيِّدٌ حَيْنَتُدُّ = حَيْنَتُدُّ جَيِّدٌ .
- ٣٨٢/٣ س ٢ : كَالعَدِيلِ وَالعَدْلُ = كَالعَدْلِ وَالعَدِيلُ .
- ٢٧٨/٤ س ٧ : يَمِدُّ جَمِيعاً = جَمِيعاً يَمِدُّ .
- ٣٢٧/٤ س ١١ : يَعْرِفُ بِهَا وَاحِدٌ = يُعْرِفُ وَاحِدٌ بِهَا .
- ٣٥٣/٤ س ٩ : وَالَّذِي فِيهِ زَيْدٌ أَمَامُكَ = وَالَّذِي زَيْدٌ فِيهِ أَمَامُكَ .
- وهناك موضع أُخْرَ فِيهِ نَصٌّ طَوِيلٌ عَنِ مَوْضِعِهِ ، وَهُوَ مَا جَاءَ فِي (٣٦١/٢ س ٣) مِنْ قَوْلِهِ : «فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا بِهَا لِمَا خُفِّفَتْ...» إِلَى نَهَايَةِ الصَّفْحَةِ فَإِنَّ هَذَا النِّصَّ الطَّوِيلَ أُخْرَ عَنِ مَوْضِعِهِ ، وَمَوْضِعُهُ بِحَسَبِ المَخْطُوطِ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ بَعْدَ السَّطْرِ الخَامِسِ ، وَلَمْ أَجِدْ سَبَباً لِهَذَا التَّأخِيرِ ، فَالمَعْنَى لَا يَقْتَضِيهِ ، وَلَمْ يَأْتِ فِي صَفْحَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ بِحَارٍ فِي مَوْضِعِهِ ، بَلْ هُوَ جُزْءٌ مِنْ صَفْحَةٍ .

- تغيير الإعراب وحركات البناء :

وقع في المطبوع تغيير لإعراب الكلمات وعلامات بنائها عمّا في المخطوط في سبعة وثلاثين ومئة موضع ، ومن نماذج هذا التغيير ما يأتي :

٢٣٧/١ س ١٠ : وجملك صايد = وجملك صايد.

٢٥٥/١ س ١٣ : باب مصطفون = باب مصطفين.

٢٨٩/١ س ٥ : فكان حقّ هذا أن يعتلّ = فكان حقّ هذا أن يعتلّ.

٢٨٩/١ س ٩ : وكان حقّها أن تكون (آية) = وكان حقّها أن تكون (آية).

٣٠٢/١ س ٩ و ١٠ : شاكّ السّلاح = شاكّ السّلاح.

٣٣٣/١ س ٤ : كان لفظهما واحد = كان لفظهما واحداً.

٣٦٩/١ س ١ : بَخَّ = بَخَّ.

١١٩/٢ س ١ : هذا مُقَامَنَا = هذا مُقَامَنَا.

١٥٣/٢ س ١٧ : ضَمَّ شَيْءٍ = ضَمَّ شَيْءٍ.

٢٣٢/٢ س ٥ : إِمَّا مُلْحَقَتَانِ = إِمَّا مُلْحَقَتَيْنِ.

٢٤٣/٢ س ٤ : أَيُّهُمَا شَتَّتْ حَذَفَتْ = أَيُّهُمَا شَتَّتْ حَذَفَتْ.

٢٩٨/٢ س ٥ : جَعَلَتْ (أَيَّ) جِزَاءً = جَعَلَتْ (أَيَّ) جِزَاءً.

٣٤٣/٢ س ٣ : وكان حَدُّهَا أن تكون أوّل الكلام = وكان حَدُّهَا أن

تكون أوّل الكلام.

٣٠/٣ س ١٠ : مُدِّ اللَّيْلَةِ ، وأنا أراك مُدِّ الْيَوْمِ = مُدِّ اللَّيْلَةِ ، وأنا أراك مُدِّ الْيَوْمِ.

٣٠/٣ س ١٢ : مُدِّ سَنَةٍ = مُدِّ سَنَةٍ.

٣١/٣ س ١ : مُدِّ يَوْمٍ = مُدِّ يَوْمٍ.

٥٧/٣ س ٨ : رُبَّ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ = رُبَّ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ.

٥٩/٣ س ٤ : مَقْصُودٌ قِصْدُهُ = مَقْصُودٌ قِصْدُهُ.

- ١٣٠/٣ : حَتَّى يَكُونَ فِي صَلَاةِ الْأَوَّلِ ابْتِدَاءً وَخَيْرًا = حَتَّى يَكُونَ فِي صَلَاةِ الْأَوَّلِ ابْتِدَاءً وَخَيْرًا.
- ٢١٧/٣ : بَرَاءَةُ اللَّهِ = بَرَاءَةُ اللَّهِ.
- ٢٩٤/٣ : أَدْرَكَ الشُّكَّ = أَدْرَكَ الشُّكَّ.
- ٣٣٢/٣ : سَنُونَ = سَنِينَ.
- ٢٤/٤ : وَلَوْ حَرَّكَ مَحْرَكًا فِي الشَّعْرِ مَضْطَرًا لَجَازَ = وَلَوْ حَرَّكَ مَحْرَكًا فِي الشَّعْرِ مَضْطَرًا لَجَازَ.
- ٥٤/٤ : وَالْمَسْلُوبَةُ ثَوْبُهَا = وَالْمَسْلُوبَةُ ثَوْبُهَا.
- ١٤٠/٤ : رَبِّ إِنْسَانٍ خَيْرٍ مِنْكَ = رَبِّ إِنْسَانٍ خَيْرٍ مِنْكَ.
- ١٥٣/٤ : يَجْرُونَ (مِثْلُ) = يَجْرُونَ (مِثْلًا).
- ١٨٤/٤ : فَتَرْفَعُ (زَيْدًا) = فَتَرْفَعُ (زَيْدًا).
- ٢٣٧/٤ : يَا لِكَاعِ الْحَيْثَةِ = يَا لِكَاعِ الْحَيْثَةِ.
- ٢٤٣/٤ : يَا نَخْلُ = يَا نَخْلَ.
- ٢٦٩/٤ : وَازِيدُ = وَازِيدًا.
- ٣٥١/٤ : سِيرَ بَزِيدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُدُوَّةً = سِيرَ بَزِيدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُدُوَّةً.
- ٣٥٤/٤ : سِيرَ عَلَيْهِ غُدُوَّةً مِنَ الْغُدُوتِ ، وَبُكْرَةً = سِيرَ عَلَيْهِ غُدُوَّةً مِنَ الْغُدُوتِ ، وَبُكْرَةً.
- ٣٦٤/٤ : حَذَفَتْ يَاءُ الْإِضَافَةِ = حَذَفَتْ يَاءُ الْإِضَافَةِ.
- ٣٨٢/٤ : وَمَنْ قَالَ : (لَا رَجُلًا فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةً) قَالَ : (أَلَا رَجُلًا فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةً) = وَمَنْ قَالَ : (لَا رَجُلًا فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةً) قَالَ : (أَلَا رَجُلًا فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةً).
- ٣٨٨/٤ : يَا رَجُلَ الظَّرِيفِ = يَا رَجُلَ الظَّرِيفِ.
- ٤٢٦/٤ : أَنْ بَعْضَهُمْ زَيْدًا = أَنْ بَعْضَهُمْ زَيْدًا.

٤/٢٨٤ س ٦ : لا يكون فلانة = لا يكون فلانة.

- التغيير في الضبط :

وقع أيضاً في المطبوع تغيير لضبط بعض الكلمات مما ليس بإعراب ولا بناء ، أحصيت هذا التغيير في ستة وستين ومئة موضع ، ومن أمثلته :

١/١٧١ س ١٢ : أنس = إنس .

١/١٨٨ س ٥ : حذقت = حذفت .

١/٢٤٤ س ٦ : مجرى = مجرى ، وهذا التغيير تكرر في أكثر من أربعة وعشرين موضعاً ؛ فقد التزم في المخطوط ذكر (مجرى) مع (أجرى) ، وكان المحقق يكثر من تحويلها إلى (مجرى) ؛ ليناسب الفعل ، وكذا تكرر هذا الصنيع مع (مقام) و(مخرج) ، وليس ما في المخطوط بخطأ ؛ فإنه يجوز أن يقترن بالفعل غير مصدره مما يوافق في المعنى^(١) .

١/٢٩٠ س ١٠ : شوي = شوي .

١/٣٣٧ س ٣ : سور = سور .

٢/١١٦ س ٦ : مرسل = مرسل .

٢/١٥٦ س ١ : حجة = حجة .

٢/٢٠٣ س ٨ : قلفة = قلفة .

٢/٢٠٣ س ٩ : صلعة = صلعة .

٢/٢٨٩ س ١ : اللتيات = اللتيات .

٢/٣٢٠ س ٨ : مقسم به = مقسم به .

٣/١٣٧ س ١ : شقري = شقري .

٣/١٦٥ س ٣ : الحمض = الحمض .

(١) الفصل ٥٦ .

- ١٣/٤ س ٦ : الأئس = الإئس .
 ٥٢/٤ س ١٠ : لشغلك = لشغلك .
 ٥٤/٤ س ١ : المعطي = المعطى .
 ٣١٩/٤ س ٥ : بُرِص = بَرِص .
 ٣٣٨/٤ س ٢ و ٣ : نَبَّات = نُبَّتْ .
 ٣٤٣/٤ س ٢ و ٣ : مقدّم = مقدّم .

- تغييرات أخرى متناثرة :

وبعد كلّ ما سبق ما زال هناك الكثير من التّغيير في المطبوع عمّا ثبت في المخطوط ، يشمل هذا التّصحيح ، والتّحريف ، وتغيير وزن الكلمة ، ووضع كلمة مكان أخرى قريبة منها أو بعيدة ، ونحو ذلك ، وهذه التّغييرات تزيد عن الثلاثين وسبع مئة موضع ، فمن ذلك أنّ هناك اثنان وستون موضعاً غير فيها حرف المضارعة عمّا هو عليه ، وهناك ثلاثة وخمسون موضعاً غير الضّمير فيها بضمير آخر ، وأبدل حرف الجرّ بحرف جرّ آخر في خمسة وثلاثين موضعاً ، وأبدلت أداة الشّرط بأخرى في ثمانية وعشرين موضعاً ، ووضعت الواو مكان الفاء في خمسة وثلاثين موضعاً ، ووقع العكس في واحد وعشرين موضعاً ، ووضعت الواو مكان (أو) في عشرة مواضع ، وجاء العكس في أربعة مواضع ، ووُضعت كلمة (جمع) موضع (جميع) في ستّة وعشرين موضعاً ، ووُضعت (الإدغام) وما تصرّف منه موضع (الإدغام) وما تصرّف منه في أكثر من اثنين وخمسين موضعاً ، ومن المعلوم أنّ المبرّد من كبار البصريّين ، و(الإدغام) هو المصطلح البصريّ ، وأمّا (الإدغام) فمصطلح كوفي^(١) ، وفيما يأتي قائمة بأمثلة متنوّعة من هذه التّغييرات :

(١) شرح المفصّل ٢٣١/١٠ .

- ١٧١/١ س ١ : ضَرَبَ = اضْرَبَ.
- ١٨٣/١ س ٣ : وَأَنَّ = لِأَنَّ.
- ١٨٣/١ س ٣ : وما جاءني = ولا جاءني.
- ١٨٣/١ س ٤ : بواحد = لواحد.
- ١٨٨/١ س ٦ : أوجه = أضرب.
- ١٩٠/١ س ٥ : ما يدل = شيئاً يدلُّ.
- ١٩١/١ س ٥ : عدده من الزوائد = عدده بالزوائد.
- ١٩١/١ س ١٤ : جَزَلَ = خَدَلَ.
- ١٩١/١ س ١٥ : عَجَلَ = عَدَلَ.
- ١٩٢/١ س ٣ : فَرِحَ = فَرِقَ.
- ١٩٣/١ س ٧ : بناءات الثلاثة = بنات الثلاثة.
- ١٩٧/١ س ٦ : أو تلحق ثانيةً مثل : منجنيق = وتلحق ثانيةً في (منجنيق).
- ١٩٨/١ س ١٦ : أولئك = (أللك)، الحديث عن زيادة اللام.
- ٢٠٤/١ س ٥ : التُّرْتُمُ = (التُّرْتُمُ)، وتكرَّرَ هذا في (١/٣٩١)، والمحقق أثبتته بالثناء في الموضوعين خلافاً لما في المخطوط، أتباعاً لما في مطبوعتي الكتاب والمنصف^(١)، وذكر في الحاشية أنه لم يُذكر في كتب اللغة، وسبب هذا أنه تصحيف وقع في الكتاب والمنصف، ولذا تجد أبا حاتم وهو يفسر غريب أبيه سيويوه، أثبتته بالثناء، قال: «التُّرْتُمُ: ما يلقى في أسفل القدر»^(٢)، وكذا ابن الدهان^(٣)، وهو مذكور بالثناء في المعاجم^(١).

(١) الكتاب ٢٨٨/٤ والمنصف ٢٥/١.

(٢) تفسير غريب ما في كتاب سيويوه ١٧٠.

(٣) شرح أبيه سيويوه ٥٨.

- ٢٠٧/١ س ١٣ : فزدت له واواً بحذاء الرءاء = (فزدت له واواً بحذاء
الواو)، أي : زدت واواً في (ضرب) بحذاء واو (جدول) فقلت : (ضُرُوب).
- ٢١٠/١ س ١٠ : أخبر = خَبَّر.
- ٢١٤/١ س ١ : يَنْفَعِل = مُنْفَعِلٌ.
- ٢٢٩/١ س ٧ : فسنبين أن السين = قلت : إنَّ السَّيْنِ.
- ٢٣٠/١ س ١ : فيما فاؤه واو = فيما فاؤه ياء.
- ٢٣٠/١ س ٦ : ما يقول = مَنْ يَقُول.
- ٢٣٢/١ س ١ : من ضمَّ = ما انضمَّ.
- ٢٣٨/١ س ١٨ : أصله : (فُعَل) جميع (فُعَلًا) جمع (أفعل) = أصله :
(فُعَل)، لأنَّ (فُعَلًا) جمع (أفعل).
- ٢٤٧/١ س ٩ : انفعَل = افتعل.
- ٢٥١/١ س ٨ : (المعتلين) ، كذا في المتن ، لكن ضُرب عليه ، وصوَّب في
الحاشية بـ(العينين).
- ٢٥٢/١ س ١ : الحَرَكَة = الحَوَكَة.
- ٢٥٢/١ س ١ : فُعِلَ = فَعِلَ.
- ٢٥٤/١ س ٥ : هي عين الفعل = هي العين.
- ٢٦٩/١ س ٤ : فيه = فيهما.
- ٢٦٩/١ س ٦ : صوت وأصوات = سَوَطٌ وَأَسَوَاطٌ.
- ٢٧٠/١ س ٧ : كان في الصَّحَّة لـ(أفُعَل) = كان في الصَّحِيح لـ(أفُعَل).
- ٢٧١/١ س ٤ : وقال = قاول.
- ٢٧٤/١ س ١١ : لثلاثا يَخْتَلِفُ إذ كان كلُّ واحد = لثلاثا يَخْتَلِفُ إذا كان كلُّ واحد.

(١) ينظر مثلاً : الصَّحاح ٥/١٨٨٠.

- ٢٧٤/١ س ١٥ : رَجَى يُرَجِّى = رَجَى يُرَجِّى .
- ٢٧٩/١ س ٧ : إذا كان الهمزة مجتلباً فيه ، ولم يكن في واحده = إذا كان الهمز مجتلباً فيه ، ولم يكن في واحده .
- ٢٨٤/١ س ١٠ : مفاعيل = فعاعيل .
- ٢٨٧/١ س ٥ : بَكَّنْ قُوَّ ، وَالْحَوَّ = بطن قُوَّ ، وَالْجَوَّ .
- ٢٨٨/١ س ٢ : التَّسْمِير = التَّصْرِيف .
- ٢٩٥/١ س ١٢ : قرأ = قراءته .
- ٢٩٧/١ س ٩ : اتبعوا إيلكم = اتبعي إيلكم .
- ٢٩٩/١ س ١٠ : لأنهما أصلا في الحروف = لأنهما أصلا في الحروف .
- ٣٠٥/١ س ١ : جرت مجرى = جرى مجرى .
- ٣٠٦/١ س ٦ : الرعوى = الدَّعوى .
- ٣٠٦/١ س ١٤ : يابه = يائه .
- ٣١٤/١ س ٨ : كالواو في (خطيئة) = كالياء في (خطيئة) .
- ٣٢٦/١ س ٦ : فَعُلَّة = فَعُلَّة .
- ٣٣٧/١ س ٣ : شُرِّر = سُرِّر .
- ٣٤٩/١ س ١ : مخرج الميم = مخرج الجيم .
- ٣٥٤/١ س ٩ : قائل = قبائل .
- ٣٥٥/١ س ٨ : فتدغم فيها الميم = فتدغم فيها النون .
- ٣٥٨/١ س ١٧ : ظلموا أخاك = ظلموا خاك .
- ٣٦٩/١ س ٩ : زيد ، ودم = يد ، ودم .
- ٣٨٠/١ س ٣ : محذوف = فحذف .
- ٣٨١/١ س ١١ : المضاعفين = المضعفين .
- ٣٨٥/١ س ٢ : مشبَّهة بالفعل = مشبَّهة بالأفعال .

- ٣٨٧/١ س ١٢ : تكلماني وتكلماني = تظلماني وتظلماني.
- ٣٩٨/١ س ٤ : وللمذكر : (رأيتكم) = وللمذكرين : (رأيتكم).
- ٤٠١/١ س ١٢ : «وسبويه والخليل يختاران إتمام الواو ، لما ذكرت لك ، فالإتمام عندهما أجود ؛ لأنها قد خرجت من حروف اللين ، تقول : (رأيت... يافتى)» ، هذا النص وقع فيه زيادة ، ونقص ، وتحريف ؛ وذلك لأنه غير واضح في المخطوط ، والأقرب أن يكون على النحو الآتي : «وسبويه والخليل يختاران إثبات الواو كما ذكرت لك ، لو الياء إذا تحركت فالإتمام لا اختلاف فيه ؛ لأنها قد خرجت من حروف اللين ، تقول : (رأيت.. ضيهُو يا فتى)» ، فالحديث عن الياء التي تقع قبل الهاء لا بعدها.
- ٤٠١/١ س ١٤ : لأنها ليست = لأنهما ليستا.
- ١٣/٢ س ١٤ : إذا كنت = إذ كنت.
- ١٧/٢ س ٦ : ولا تحديث = ولا حديث.
- ١٩/٢ س ١٢ : منهم يتعلمون = فهم يتعلمون.
- ٢٢/٢ س ١ : يدنك = يدنينك.
- ٢٨/٢ س ٤ : كالمعنى : أ يكون منك واحد من الأمرين = فالمعنى : أ يكون منك واحد من هذين.
- ٥١/٢ س ١٥ : وهذا في القرآن أكثر = وهذا في القرآن كثير.
- ٥٣/٢ س ١ : الأزمان = الزمان.
- ٦٥/٢ س ٨ : لم تأتني = ما تأتني.
- ٦٧/٢ س ٩ : جعل الألف واللام في موضع الذي كان صلتها... = جعل الألف واللام في معنى الذي كان صلتها.
- ١٠٣/٢ س ٣ : طرحت البئر وطرحتها = نرحت البئر ونرحتها.
- ١١٩/٢ س ١ : مسرحا = مسرحنا.

- ١٣٣/٢ س ١ : ولا يقيم عمرو = ولا يقعد عمرو.
- ١٣٥/٢ س ٣ : وليس المعنى = وليس القول.
- ١٣٧/٢ س ٤ : وما منهما أحد = وما منهما واحد.
- ١٣٩/٢ س ٦ : لما أذكره لك = لما أذكره بعد.
- ١٤٠/٢ س ١٣ : بمنزلة قولك = نظير قولك.
- ١٥٣/٢ س ٢ : الجمع بالواو والنون = الجمع بالواو والياء.
- ١٥٣/٢ س ١٤ : محظور = محظور، وتكرر هذا في ٣٤/٣ س ١٦ و ٢٨٧/٤ س ١.
- ١٥٥/٢ س ٦ : أربعة رجال = أربعة جمال.
- ١٥٦/٢ س ٤ : أعداد = أعدل.
- ١٥٧/٢ س ٧ : ولم يكن له جمع = ولا جمع له.
- ١٦١/٢ س ٣ : أسكنت الشين = أسكنت (عشرة).
- ١٦١/٢ س ١٣ : لا يفرد = لا ينفرد.
- ١٦٧/٢ س ٣ : مائتين = مئتين.
- ١٧٠/٢ س ٤ : ويروى : شربنا = ويروى : شربنا.
- ١٧٢/٢ س ٣ : تحذف النون = حذف النون.
- ١٧٨/٢ س ١٠ : إلى العشر = إلى العشرة.
- ١٧٩/٢ س ٤ : فمعنى هذا : أحد اثنين = فمعناه : هذا أحد اثنين.
- ١٩٤/٢ س ٥ : حَجَلٌ وَحِجْلَانٌ = جَعَلٌ وَحِجْلَانٌ.
- ٢٠٥/٢ س ١ : فَعَالًا = فَعَالًا.
- ٢١٠/٢ س ٣ : رُقَّاقٌ = رُقَّاقٌ.
- ٢٢٧/٢ س ١ : الأدهم = الأسود.
- ٢٣٢/٢ س ٤ : زيادتان = زيادته.

- ٢٣٢/٢ س ٥ : متساويتين = مستويتين.
- ٢٣٢/٢ س ٨ : دلائظ = دلانظ.
- ٢٤٤/٢ س ١ : مُعْتَسِل = مُعْسِل.
- ٢٤٩/٢ س ٣ : حَقَّرَتْ = صَعَّرَتْ.
- ٢٤٩/٢ س ٥ : دُحَّيْرَج = دُحْيَرِيح.
- ٢٤٩/٢ س ٧ : مُطِيلِق = مُطِيلِيَق.
- ٢٥٧/٢ س ٣ : ما كان من ذلك = ما كان كذلك.
- ٢٥٩/٢ س ٦ : الأصل = الأصول.
- ٢٦١/٢ س ١٠ : أَلَفِ التَّأْنِيثِ وِإِياءِ النِّسْبِ = أَلْفِي التَّأْنِيثِ وِإِياءِ النِّسْبِ.
- ٢٦٨/٢ س ١٤ : فِيمَنْ قَالَ : سَنَهَات = فِيمَنْ قَالَ : سَانِهَتْهُ.
- ٢٦٩/٢ س ٣ : لِأَنَّ المَحذُوفَ مِنْ هَذِهِ الوَاوِ = لِأَنَّ المَحذُوفَ مِنْ (هَنْتِ) الوَاوِ.
- ٢٦٩/٢ س ٧ و ٨ : هُنَيْبَةٌ = هُنَيْبَةٌ.
- ٢٧١/٢ س ١٠ : فَمَا لِهَاتَيْنِ = مَا بَالُ هَاتَيْنِ.
- ٢٧٣/٢ س ١٤ : المَرْتَبَةُ = الرُّبُوبَةُ.
- ٣١٧/٢ س ٦ : ظَلَّ الطَّرِيقَ = خَلَّ الطَّرِيقَ.
- ٣٢٥/٢ س ١ : لِأَنَّهُ = إِلا أَنَّهُ.
- ٣٤٤/٢ س ١٣ : لِأَنَّ حَدَّ الكَلَامِ التَّقْدِيمُ = لِأَنَّ حَدَّ اللّامِ التَّقْدِيمِ.
- ٣٤٥/٢ س ١ : (إِنَّ) وَصَلَتْهَا الفَاعِلُ = (أَنَّ) وَصَلَتْهَا فاعِلٌ.
- ٣٤٨/٢ س ٨ : يَرِيدُ : الظَّنَّ = يَرِيدُ : تَظَنَّ.
- ٣٦١/٢ س ١٠ : كَمَا ذَكَرْتُ = وَهُوَ مَا ذَكَرْتُ.
- ٣٤/٣ س ٩ : هَذَا خَيْرِ اثْنَيْنِ = هَذَا خَيْرِ اثْنَيْنِ.
- ٤٣/٣ س ٧ : لِأَنَّ الأَلْفَ هِيَ الَّتِي يُوَقِفُ عَلَيْهَا = لِأَنَّ اللّامَ هِيَ الَّتِي يُوَقِفُ عَلَيْهَا.

٤٨/٣ س ٣ : ينبو فيها بين أولها وآخرها نبوة = ينبو فيما بين أولها وآخرها نبوة.

٧٩/٣ س ٥ : فتقلب الواو والياء ألفاً = فتقلب الياء ألفاً، وكذلك الواو.

٧٩/٣ س ٥ : إلّا والفتح قبلها = إلّا لفتح ما قبلها.

٩٥/٣ س ١٠ : الظانُّ زيداً أخاك نفسك = الظانُّ زيداً أخاك أنا.

١٢١/٣ س ٨ : (أعطاني وأعطاني زيد درهماً)، فلم تعتدُّ بضمير

(الدرهم) = (أعطاني وأعطيتُ زيداً درهماً)، فلم تحتج إلى ضمير (الدرهم).

١٤١/٣ س ٩ : نسبت إلى أبي عبد الله = نسبت إلى بني عبد الله.

١٤٥/٣ س ١ : وللعلاقة = وللعلاقة.

١٨٥/٣ س ١٣ : اللبن = الشراب.

١٩٥/٣ س ٢ : في موضع = في معنى.

١٩٩/٣ س ١ : لن ترى = لم تر.

٢١٧/٣ س ٨ : ويلةٌ وعولةٌ = ويلهٌ وعولهٌ.

٢٢١/٣ س ١١ : الموضع بعدها أمراً أو دعاءً = الموضع لأمرٍ أو دعاءٍ.

٢٢٦/٣ س ٤ : فلو كان الباب واسعاً لكان متصرفاً = فلو كان (البابُ

وإسعادٌ) لكان متصرفاً.

٢٣٩/٣ س ٧ : معنى المصدر = موضع المصدر.

٢٤١/٣ س ٤ : مختصاً به = مختصاً منه.

٢٧٧/٣ س ٥ : الأول والثاني = إلّا والثاني.

٢٧٧/٣ س ٨ : ضميره = ضميراه.

٢٨٩/٣ س ٧ : قائما = فائئماً.

٢٩٤/٣ س ٤ : إصغارها منه = إصفارها منه.

٣٠٣/٣ س ٧ : قد علمت أم من أحد هذين = قد علمت أم من أحد هذين.

- ٣٠٦/٣ س ٣ : أو يقضيك حَقَّك = أو يتَّقيك بِحَقِّك.
- ٣٠٧/٣ س ١٣ : والتقدير = والتقرير [به].
- ٣٢٢/٣ س ٤ : وشية = وثبة.
- ٣٢٦/٣ س ١٢ : ضَرِبَ = ضَرَّبَ.
- ٣٤٢/٣ س ١ : والأربع حقيقة عدد = و(أربع) حقيقة عدد.
- ٣٦٥/٣ س ١٦ : وإن ترك إلى حالته = وأن تردّه إلى حالته.
- ٥٠/٤ س ١٨ : (رُفِعَ إلى زيد درهم) فيرفع درهم = (دُفِعَ إلى زيد درهم)، فترفع الدرهم.
- ١٠٥/٤ س ١٠ : وإئما هي قراءة ابن مروان = وإئما قرأه ابن مروان.
- ١٠٧/٤ س ٩ : فتكون صلة للقسم = فتكون موصلة للقسم.
- ١١٠/٤ س ١ : لأنَّ الظُّروف ليس مما تعمل فيه = لأنَّ الظُّرف ليس مما تعمل فيه.
- ١١٠/٤ س ١٥ : والصفة تُبين = والصفة تبيِّن.
- ١٣٢/٤ س ١ : جملة (الذي) = صلة (الذي).
- ١٦٧/٤ س ١٢ : ولو كان الظُّرف هو الخبر = ولو كان الظُّرف [إئما] هو للخبر.
- ١٧٥/٤ س ١٢ : ولم يدخلها من المعنى = ولم تدخلها المعاني.
- ١٧٦/٤ س ٢ : تقول هذا = تقدّر هذا.
- ٢٠٥/٤ س ٢ : المعرفة = المعربة.
- ٢٠٦/٤ س ١ : وذاك، وذاكنَّ = وذاكما، وذاكنَّ.
- ٢١٠/٤ س ٣ : وينصب الثَّاني = وينصب الثَّالث.
- ٢٤٠/٤ س ٤ : وإئما = وأمَّا.
- ٢٥٤/٤ س ١٣ : فيا لزيد = فيا لزيد.
- ٢٥٤/٤ س ١٦ : لِهَذَا = لِهَذَا.

- ٢٥٤/٤ س ١٧ : لَهَذَا = لِهَذَا.
- ٢٥٤/٤ س ١٨ : لَزِيد = لِيَزِيد.
- ٢٥٤/٤ س ١٩ : لِيَزِيد = كَزِيد.
- ٢٦٥/٤ س ١٢ : وَإِنَّمَا = لِأَنَّهُ إِنَّمَا.
- ٢٧٠/٤ س ٦ : يَا زَيْدَاه = وَازِيدَاه.
- ٢٧٢/٤ س ١١ : وَاعْغَلَامِيَّ = يَا غَلَامِيَّ.
- ٢٧٧/٤ س ٤ : بِإِضَافَتِكَ إِلَيْهِ = بِإِضَافَتِكَ إِيَّاهُ.
- ٢٧٩/٤ س ١٠ : وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُنَّ = وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُنَّ.
- ٢٨١/٤ س ٦ : أَيُّهُمَا الْمَخَاطَبُ = أَيُّهُمُ الْيَخَاطَبُ.
- ٣٠٦/٤ س ٥ : أَعْطَانِي فَأَحْسِنِي = أَعْطَانِي مَا أَحْسَبُنِي.
- ٣١٢/٤ س ٨ : هِنَاءٌ = هُنَّ.
- ٣١٢/٤ س ٨ : مَرَاءٌ = مَرَأً.
- ٣١٤/٤ س ٧ : مَنْطَلِقًا = مَنْطَلِقَانِ.
- ٣١٤/٤ س ١١ : هَذَا = هَذَانِ.
- ٣٥٧/٤ س ٥ : وَإِنَّمَا = وَلَكِنْ.
- ٣٦٣/٤ س ٣ : مُجْرِيٌّ = مُجْرِيٌّ.
- ٣٦٧/٤ س ٦ : مَا لَمْ يُرِدْ = مَنْ لَمْ يَرِ.
- ٣٨٨/٤ س ٧ : الْمُنْفِيَّ = التَّنْفِيَّ.
- ٣٩٥/٤ س ١٢ : مَسْتَنِيٌّ = مَسْتَنِيٌّ.
- ٤٢٣/٤ س ٩ : لِامْعَارِفِ = إِلَى مَعَارِفِ.



الخاتمة:

بعد هذه الموازنة بين مطبوعة (المقتضب) وأصلها المخطوط أصل إلى تقرير اليون الكبير بينهما، وأن هذه المطبوعة ليست تحقيقاً دقيقاً للمخطوط، فقد وقع فيها جلُّ ما عُرف من عيوب التحقيق من سقط، وزيادة، وتصحيف، وتحريف، وتقديم وتأخير، وتغيير في الشواهد القرآنية والشعرية، وتغيير لضبط الكلمات، وعلامات إعرابها وبنائها، ووزنها، وتبديل بين الكلمات، فيوضع عوض الكلمة الثابتة في المخطوط كلمة أخرى مرادفة لها أو قريبة منها، وليست شواهد هذه الأمور قليلة يستقيم أن يتغاضى عنها، بل هي كثيرة جمّة، لها أثرها الكبير في فهم النصّ.

ولذا لا يصحُّ أن يركن إلى هذه الطبعة في البحث العلميّ، ولا بدّ من إعادة تحقيق الكتاب تحقيقاً يراعى فيه أصول التحقيق المتعارف عليها، وهذا ما أعمل عليه، أسأل الله العون.

وأقترح في ختام هذا العمل مراجعة جميع كتب العربية المطبوعة خاصّة الأصول منها، وعرضها على مخطوطاتها، ولا يركن إلى جهود المحقّقين مهما كانوا علماء وأمانة، فالعمل البشريّ مظنّة للخطأ والزّلل، وهذه المراجعات متممّة لأعمال المحقّقين وشاهدة لها أو عليها، وبذا نصل إلى مصادر أصيلة للعربية يصحُّ أن يعول عليها، ويركن إليها في البحث العلميّ.

ثبت المصادر:

- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، دار المأمون، دمشق، ١٣٩٩ هـ.
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د. محسن بن سالم العميري، المكتبة التجارية، مكة، ١٤١٤ هـ.
- تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب، لأبي القاسم الفارقي، تحقيق د. سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٩٣ م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
- شرح أبنية سيبويه، لابن الدهان، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٨ هـ.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٣٤ هـ.
- شواذ القرآن، للكرماني، تحقيق د. الموافي الرفاعي البليسي، المكتبة العصرية، المنصورة، ١٤٣٦ هـ.
- الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٩ هـ.
- العقد النضيد في شرح القصيد (من أول سورة الزمر إلى نهاية الكتاب)، للسمن الحلبي، تحقيق عائض بن سعيد القرني، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، ١٤٣٣ هـ.
- الكامل، للمبرد، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣ هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ.

- المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، ومؤسسة علوم القرآن - بيروت، ١٤٠٨ هـ.
- المستنير في القراءات العشر، لابن سوار البغدادي، تحقيق د. عمّار أمين الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ١٤٢٦ هـ.
- المفصل في علم العربية، للزحشري، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمّان، ١٤٢٥ هـ.
- المقتضب، للمبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩ هـ.
- المقتضب، للمبرّد، مخطوط في مكتبة كوبريلي في إسطنبول، رقم (١٥٠٧) و(١٥٠٨).
- المنصف شرح كتاب التصريف، لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى.



List of References:

Works cited

al-Asbahani, Ibn Mahran. al-Mabsout fi al-Qera'at al-Ashr. Ed. Subai'e Hamza Hakemi. Jeddah: Dar al-Qebalah for Islamic Culture, & Beirut: Uloum al-Quran Foundation, 1408 AH.

-al-Baghdadi, Ibn Sewar. al-Mustanir fi al-Qera'at al-Ashr. Ed. Ammar Amin ad-dedou. Dubai: Research House for Islamic Studies and Heritage Revival, 1426 AH.

al-Farqi, Abu al-Qasim. Tafsir al-Masa'il al-Mushkelah fi awwal al-Muqtadhab. Ed. Samir A. Ma'alouf. Cairo: Institute of Arabic Manuscripts, 1993 AD.

al-Halabi, as-Samin. al-Eqd al-Nadhid fi Sharh al-Qasid (from the beginning of Surat az-Zumor to the end of the book). Ed. Ayedh S. al-Qarni. Ph.D. dissertation, Faculty of Arabic Language, Islamic University, 1433 AH.

al-Jawhari. as-Sehah. Ed. Ahmad A. Attar. Beirut: Dar al-'Elm li al-Malayin, 1399 AH.

al-Kermani. Shawath al-Quran. Ed. al-Muwafi R. al-Bili. Mansoura: al-Maktabah al-'Asriyyah, 1436 AH .

al-Mubarrid. al-Kamel. Ed. Muhammad ad-Dali. Beirut: ar-Resalah Foundation, 1413 AH.

al-Mubarrid. al-Muqtadhab. Ed. Muhammad A. Ozhaimah. Cairo: Ministry of Awqaf, Supreme Council for Islamic Affairs , 1399 AH.

al-Mubarrid. al-Muqtadhab. Manuscript in the Kobrieli Library, Istanbul, No. (1507) and (1508.)

al-Sejestani, Abu Hatem. Tafsir Gharib ma fi Kitab Sibawayh mn al-Abniyah. Ed. Mohsen S. al-Omairi. Makkah: al-Maktabah at-Tejariyyah, 1414 AD.

az-Zamkshri. al-Mufassal fi 'Elm al-Arabiyyah. Ed. Fakhr S. Qadarah. Amman: Dar Ammar. 1425 AH.

Abi Taleb, Makki. al-Ebanah 'an Ma'ani al-Qera'at. Ed. Muhi ad-Din Ramadhan. Damascus: Dar al-Ma'moun. 1399 AH.

Ibn ad-Dahan. Sharah Abniyat Sibawayh. Ed. Hassan S. Farhoud. Riyadh: Dar al-Uloum, 1408 AH.

Ibn Jenni. Munsef Sharh Kitab at-Tasrif. Ed. Ibrahim Moustafa and Abdullah Amin. 1st ed. Egypt: Mustafa al-Babi al-Halabi and his Sons Press, 1373 AH.

Ibn Mujahed. al-Saba'ah fi al-Qera'at. Ed. Shawqi Dhafir. Cairo: Dar al-Ma'aref, 1400 AH.

Ibn Ya'eish. Sharah al-Mufassal. Ed. Ibrahim M. Abdullah. Damascus: Dar Saad ad-Din, 1434 AH.

Sibawayh. al-Ketab. Ed. Abdussalam M. Haroun. Cairo: al-Khanji Library, 1408 AH.



Al-MuqtaDab by Al-Mubarrid:

A Reading in an verification by Muhammad Abdul-Khaliq Udaimah

Dr. Majid Omar M. Alqarni

Department of Linguistics

College of Arabic Language

Al-Imam Mohammed Ibn Saud Islamic University

Abstract:

Al-MuqtaDab by Al-Mubarrid is considered one of the early important books on Arabic. This paper attempts an evaluative reading of Muhammad Abdul-Khaliq Udaimah edition of Al-MuqtaDab compared to the parallel manuscript, focusing on two questions: first the organization of the Book, and second its authenticity and correctness.

Upon investigation, I have arrived at the following conclusion. The organization of the first and fourth volumes of the book is faulty, and the book, as in print, is not an accurate edition of the manuscript due to the editorial errors in it. The drawbacks include additions and omissions, alterations, forwarding and backgrounding, change in the Quranic and poetry citation, change of morphological forms, change of inflectional affixes and their function, and change of lexical items. All the above have entailed a strong influence on understanding the text.